S/PV.7822

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٢٢**

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	الصين	السيد وو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم للاشتراك في هذه الجلسة: السيد ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام لسورية؛ السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ السيد غيرت كابيليري، المدير الإقليمي لليونيسف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول عن بعد باستخدام الفيديو السيد دي ميستورا من جنيف، والسيد أوبراين من لندن، والسيد كابيليري من عمان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على إتاحة هذه الفرصة.

(تكلم بالإنكليزية)

كما يعلم الأعضاء، سأقدم إحاطة للمجلس في غضون أيام قليلة، وتحديداً في ٨ كانون الأول/ديسمبر. وفي تلك المناسبة، سيكون بمقدوري تقديم مزيد من التوضيح بشأن مجمل العملية السياسية في سورية، التي ينبغي الحفاظ على زخمها، فكما نقول دائماً، لا يمكننا ببساطة أن ندع الحقائق على الأرض تأخذ مجراها؛ وعلينا أيضا أن نحافظ على زخم سياسي دائماً.

مع ذلك، دعونا نركز اليوم على الأزمة الحالية في حلب. وكما يعلم المجلس وسبق الإشارة إلى ذلك، سيدلي زميلي ستيفن أوبراين، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وزميلي غيرت كابيليري، المدير الإقليمي لليونيسيف، بمزيد من التفصيل بشأن المأساة الإنسانية واستجابة الأمم المتحدة، خاصة وبالأخص فيما يتعلق بحلب. لذلك، ومن جانبي، على الأقل في هذه المرحلة، فأنا بالطبع متاح للرد على الأسئلة حول بعض النقاط، لأن الكلمة الحقيقية تظل من شأن من يعالجون الجانب الإنساني أو من يريدون معالجته.

خلال الأسبوعين الماضيين، تواصلت الهجمات البرية والجوية على شرق حلب وأيضاً، بصراحة، تزايدت حدة الهجمات على غرب حلب، حيث بلغت ذروتها باستيلاء القوات الحكومية في نهاية الأسبوع الماضي على عدة مناطق في الجزء الشمالي من شرق حلب، وبالتالي، وبحكم الأمر الواقع، انقسم أكبر معقل حضري للمعارضة إلى جانبين. وتشير التقديرات إلى أن قرابة ٤٠ في المائة من المنطقة التي كانت تسيطر عليها مجموعات المعارضة المسلحة في السابق هي الآن في أيدي القوات الحكومية.

وفي غضون الأيام القليلة الماضية، فر آلاف المدنيين من أحياء حلب الشرقية إلى أنحاء أخرى من المدينة، وأشارت تقارير أولية إلى أن عدداً يصل إلى ١٦ ٠٠٠ شخص باتوا في عداد النازحين؛ وفي واقع الأمر، فإن هذا الرقم يتزايد كل ساعة، وسيسمع المجلس ذلك من ستيفن أوبراين. ومن المرجح أن آلافاً آخرين سيركنون إلى الفرار لو استمر انتشار القتال

وازدادت حدته خلال الأيام القادمة. لذلك، اقترحت بإلحاح – وعلمت أن الحكومة وافقت على ذلك الآن – أن يتوجه علي الزعتري، منسقنا للشؤون الإنسانية والمنسق المقيم في دمشق، مع أكبر عدد ممكن من أعضاء الفريق القطري الدولي للأمم المتحدة، إلى حلب في أقرب وقت ممكن للانضمام مرة أخرى إلى الكثير من زملائنا من الوطنيين الذين بدأوا العمل بالفعل في إطار الفريق القطري بغية مساعدة السكان المدنيين السوريين في حلب، الشرقية والغربية على السواء.

إن العنف في حلب ليس من جانب واحد، وأتكلم بصراحة. وحتى لو لم تكن الهجمات على غرب حلب على نفس النطاق، فقد شهدنا مؤخراً هجمات من شرق حلب على الأحياء السكنية هناك، ومن ذلك قصف مدرسة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر يتردد أنه قُتِل خلاله ١٠ أطفال وأصيب كثيرون آخرون بجروح. وبالأمس ذكر ستيفن أوبراين – وكنا معاً في بروكسل – أن نحو ٢٥ ٠٠٠ شخص قد نزحوا في غرب حلب خلال الأسابيع القليلة الماضية. وسيستمع المجلس إلى مزيد من التحديثات مرة أخرى؛ وكما نلاحظ، فإن هذا العدد يتزايد.

ويجب علينا ونحن نولي اهتماما أكبر لحلب اليوم أن نتذكر أن الحرب ما زالت مستمرة في إدلب وحماة والوعر وحمص وشمال اللاذقية والغوطة الغربية والغوطة الشرقية وشمال غرب دمشق. وتستحق كل واحدة من تلك المناطق وصفا مستقلا، غير أن الموضوع الأساسي ما يزال هو نفسه: استمرار الهيمنة العسكرية على الاستراتيجية السياسية بما يترتب عن ذلك من ثمن فادح يدفعه المدنيون لتلك العملية.

فما يزال عشرات الآلاف منهم يقيمون في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في حلب، ويعيشون تحت التهديد المستمر الناجم عن استمرار القتال. ويتعرض الآخرون للخطر أثناء محاولتهم الفرار من القتال، ما يضيف إلى الأخطار المرتبطة بمحاولة الفرار عبر الخطوط الأمامية التي يدور فيها القتال. وقد تلقينا تقارير موثوقا بها تشير إلى منع جماعات المعارضة المدنيين من مغادرة المناطق الخاضعة لسيطرتها في كثير من الحالات. ويساورنا القلق أيضا من احتمال احتجاز الأشخاص المدنيين عند وصولهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو تلك التي تسيطر عليها قوات الدفاع السورية إذ ينظر إليهم على أنهم إما كانوا يقيمون في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة أو أن لهم صلات مع جماعات المعارضة المسلحة. وبالتالي، فإن عشرات الآلاف من المدنيين من جميع الأطراف بحاجة إلى المعونة.

وينبغي أن تتمكن الأمم المتحدة من الوصول إلى المحتاجين أينما كانوا وبكل الوسائل أو الطرق الممكنة، دون أية شروط مسبقة. وباختصار، يتعين إيصال المعونة إلى داخل حلب وخارجها، ويجب أيضا حماية أولئك الذين فروا من الانتقام. ولا مناص من أن يكون موقفنا – كما كان عليه الحال دائما في الماضي في حالات صعبة أخرى – هو أن تكون الأمم المتحدة وشركاؤها على أهبة الاستعداد والقدرة على إيصال المعونة الإنسانية العاجلة إلى جميع أنحاء شرق حلب، ويجب السماح لهما بذلك. فذلك مبدأ أساسي. وإذا لم يكن ممكنا تنفيذ ذلك التدبير فورا وبطريقة شاملة وفعالة في وقت لاحق، فإنه ينبغي ألا تتردد الأمم المتحدة في السعي إلى مساعدة جميع أولئك الذين يمكنها الوصول إليهم اليوم في ظل الظروف الحالية. وتتمثل الأولوية في الوصول إلى السكان، إلى أولئك الذين يساورنا القلق إزاءهم، أولئك الذين ظلوا معزولين ومحرومين من المعونة الإنسانية منذ حزيران/يونيه.

وحين التقيت وزير الخارجية المعلّم في دمشق في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تناولت مسألة الهجمات الجوية على المستشفيات في شرق حلب، والتي أدانها الأمين العام نفسه في اليوم ذاته. واقترحت علنا إرسال بعثة تحقق إلى شرق وغرب حلب لتقييم الأضرار التي لحقت بالمستشفيات، وهو أيضا

الاقتراح نفسه الذي قدمه منسق الشؤون الإنسانية في دمشق في ما أعتقد. وأكرر تلك الدعوة في المجلس اليوم.

ولعلكم تذكرون، سيدي الرئيس، أنني كنت قد اقترحت في الشهر الماضي – نظرا لعدم وجود أي خطط أخرى من شأنها أن توقف استمرار العنف – مبادرة سياسية لحلب وهي ليست مبادرة إنسانية في واقع الأمر، وإنما مبادرة شاملة ومستقلة عن المقترحات الإنسانية. وتقتضي إنهاء العنف ومغادرة مقاتلي جبهة النصرة لمنطقة شرق حلب والحفاظ على الإدارة المحلية وليس فصلها أو أعطاءها حكما ذاتيا أو جعلها شكلا جديدا من أشكال الإدارة، وإنما الحفاظ على الإدارة المحلية. ويمكن كفالة ذلك بواسطة أولئك الذين من لديهم السلطة لتوفير ضمان كهذا. وتمت مناقشة هذا الاقتراح بشكل أو بآخر حتى الآن لمدة ستة أسابيع على الأقل في لوزان في إطار اجتماعات متابعة بعض المشاركين في اجتماع لوزان الأصلي وفي مناقشات أخرى.

وما زلت شخصيا أشجّع تلك الأفكار، بما في ذلك مؤخرا خلال الزيارة التي قمت بها إلى دمشق ومن خلال الاتصالات مع المعارضة وجماعات المعارضة المسلحة. وما زال ذلك الاقتراح مطروحا على الطاولة، وهو ينطبق بصفة خاصة على ذلك الجزء من شرق حلب الذي ما زال تحت سيطرة المعارضة المسلحة بما فيه من وجود ملحوظ لجبهة النصرة. وفي حين يشهد الوضع الميداني تطورات متسارعة، أصبح ذلك الاقتراح غير قابل للتطبيق الفوري كما هو واضح، غير أن جزءا منه لا يزال مطروحا: مغادرة جبهة النصرة، ووقف القصف فعلا، وإيصال المساعدات الإنسانية مع المحافظة – وأكرر – المحافظة على الإدارة المحلية.

وإنني مقتنع بأنه ينبغي أن تكون المساعدة على ضمان مغادرة أولئك المقاتلين الذين يرى المجلس أنهم إرهابيون – جبهة النصرة الذين ما زالوا موجودين حتى هذا اليوم في أجزاء من شرق حلب تسيطر عليها المعارضة – نتيجة يستطيع أن يتفق عليها جميع من هم في سورية والمجتمع الدولي بأسره. وعليه، أحث أصحاب المصلحة المعنيين ألا يصرفوا أنظارهم عن تلك المبادرة العملية التي لا تزال صالحة، لا سيما في هذه اللحظة الحساسة جدا التي تشير فيها التوقعات إلى إمكانية استمرار القتال في شرق حلب لعدة أسابيع وأن يسفر عن آثار جانبية مأساوية. ومن شأن تلك المبادرة أن تساعد على إنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء، فضلا عن ضمان فصل العناصر الإرهابية من الجماعات المسلحة الأخرى.

وكما قلت، سأكون موجزا، كما أن هناك أدلة كثيرة على أن المنطق العسكري هو السائد حاليا على كلا الجانبين. وينبغي أن يدعو المجلس، بالنيابة عن المجتمع الدولي، جميع الأطراف المتحاربة والجهات الراعية لها لضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في حلب. ولكن علينا ألا نخطئ حقيقة أن أيا من التطورات العسكرية التي نشهدها لا تشير إلى ما يمكن تسميته بأنه عملية مستقرة جارية صوب حل عسكري دائم. وواقع الأمر أنه يتعين على أي حل مستدام ممكن للمأساة السورية أن يشمل صيغة لتحقيق الاستقرار في البلد لضمان عدم تكرار ظهور التهديد الإرهابي والعودة إلى ما يمكن أن يحقق الاستقرار في سورية. ولديّ اقتناع راسخ بأنه لا يمكن التوصل إلى صيغة كهذه دون التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية للأزمة، على أن تشمل آلية لتقاسم السلطة وتنفيذ الخطة المنصوص عليها في قرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبالتالي، فإنني أتطلع إلى إحاطة أعضاء المجلس في الأسبوع القادم في ٨ كانون الأول/ديسمبر لكي نتكلم بمزيد من التفصيل عن الخيارات المتاحة بغية مواصلة الضغط من أجل التوصل إلى عملية سياسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المجلس من مكاتب المنظمة البحرية الدولية في لندن، وأود أن أشكر المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية التي يتسق مضمونها مع تلك الواردة في العرض الذي قدمناه أمام البرلمان الأوروبي أمس.

وما فتئت الأمم المتحدة ومجتمع الهيئات الإنسانية بأسره يدقان ناقوس الخطر على مدى أكثر من خمس سنوات حتى الآن للتنبيه للأثر المدمر للنزاع في سورية على الملايين من الرجال والنساء والأطفال العاديين. ودعونا إلى التعاون بين مجلس الأمن والمجتمع الدولي والعمل معا لضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية على حد سواء وفقا للالتزامات الدولية والإنسانية الأساسية، والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح، فضلا عن بذل جميع الجهود لأجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ولكن تم تجاهل نداءاتنا وطلباتنا تلك، بل حتى مطالب المجلس إلى حد كبير.

وقد أبدت أطراف النزاع في سورية مرارا وتكرارا استعدادها لاتخاذ أي إجراء أو القيام بكل ما من شأنه أن يؤمّن تفوقها العسكري حتى وإن كان ذلك يعني قتل المدنيين أو تشويههم أو محاصرتهم وإخضاعهم في سياق تلك العملية. ولم تعد هناك أي حدود أو خطوط حمراء يمكن عبورها. فقد تم تجاهل قواعد الحرب على نحو منتظم في سورية – أي تلك المفاهيم المقدسة التي تم التوصل إليها عبر عشرات السنين عبر الدروس المؤلمة والباهظة التكلفة قبل ما يربو على ١٥٠ عاما، في عام ١٨٦٤ على وجه التحديد، في اتفاقية جنيف الأولى.

وليس ثمة أي مكان آخر سوى حلب تتجلى فيه قسوة هذه الحرب. فقد دُمِّرت هذه المدينة بصورة طائشة طوال السنوات الخمس الماضية، وهي إحدى أقدم مدن العالم المأهولة باستمرار، فضلا عن كونها العاصمة الصناعية لسورية.

وقد شاهدنا جميعاً الصور المروعة للقنابل وقذائف الهاون التي تنهمر في الأيام والأسابيع والأشهر الأخيرة على المناطق المدنية والمنازل السكنية والمدارس والمرافق الطبية ومحطات المياه والكهرباء والأسواق العامة. وهناك صور متواصلة موجعة لأناس قُتلوا ونزفت دماؤهم وخارت قواهم. وهناك قصف وإلقاء قنابل مستمر على مرأى من الجميع، يحدث في الليل والنهار – كل يوم. وقد تم تشديد الحصار وبات الأشخاص المدنيون عالقين في ظروف بائسة. ولم تقتصر تلك الهجمات على أحياء حلب الشرقية وإنما قتلت وجرحت المدنيين في غرب حلب ودمرت البنية التحتية المدنية. وكما سمعني المجلس أقول من قبل، لقد أصبحت حلب ذروة لما باتت سلسلة فظائع في سورية. وما فتئ أهلها يعيشون في كابوس طويل حقيقي مرعب ينبغي ألا يتحمله أي كائن بشري.

وأجبرت كثافة الهجمات على أحياء حلب الشرقية خلال الأيام القليلة الماضية الآلاف من المدنيين على الفرار إلى أجزاء أخرى من المدينة. وفي الأيام الأربعة الماضية، أفادت التقارير بأن العديد من المدنيين قد قتلوا. وتلقينا اليوم تقريراً يفيد بأن عشرات الأشخاص قُتلوا في غارة جوية واحدة في هذا الصباح. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى ٢٥ ٠٠٠ شخص قد شردوا من ديارهم في أحياء حلب الشرقية منذ يوم السبت. تلك هي التقديرات التي أعطاها ستافان دي ميستورا من فوره، وليس لدي أي معلومات إضافية غير تلك التي استطعت الحصول عليها في الوقت نفسه تقريباً من يوم أمس. وسنستمر في موافاة المجلس بآخر المعلومات. ويشمل هذا العدد حوالي ٥٠٠ ١٣ شخص، ٦٠ إلى ٧٠ في المائة منهم من النساء والأطفال، موجودين في مركز جماعي ومصنع للقطن في جبرين، وهي منطقة تسيطر عليها قوات الحكومة إلى الشرق من أحياء حلب الشرقية؛ ويوجد ٥٠٠ شخص مع أفراد أسرهم في غرب حلب؛ وهناك ٥٠٠ ٨ في الملاجئ

الجماعية في الشيخ مقصود، وهي منطقة كردية محصورة تقع إلى الشمال من أحياء حلب الشرقية؛ إضافة إلى عشرات الآلاف من المشردين داخل أحياء حلب الشرقية نفسها.

وحيث أن القتال لا يزال مستمراً دون هوادة، فالحالة متقلبة وتلك الإحصاءات تتغير فعلاً كل ساعة وكل يوم. ومن المرجح أن يفرّ الآلاف أيضاً إذا انتشر القتال أكثر واشتدّ خلال الأيام المقبلة. ويعمل الهلال الأحمر العربي السوري والشركاء المحليون في مجال المساعدة الإنسانية بدعم من الأمم المتحدة على الاستجابة لاحتياجات الأسر المشردة داخلياً في جبرين والشيخ مقصود وأماكن أخرى. ويشمل ذلك إعداد الوجبات الساخنة والخبز للأسر وضمان المساعدة الطبية للمرضى والجرحى وتوفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية وتوزيع مجموعات لوازم النظافة الصحية وغيرها من مواد الإغاثة الأساسية مثل الأغطية والأفرشة.

ولدى الأمم المتحدة مخزونات معدّة سلفاً لدعم الاستجابة بما في ذلك مواد غير غذائية لـ ٤٥ ٠٠٠ شخص؛ ولوازم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتغذية تكفي ٨٠ ٠٠٠ شخص؛ وأغذية تكفي ١٥٠ ٠٠٠ شخص. ويمكن تجديد تلك المخزونات في غضون ٤٨ ساعة من مركز الأمم المتحدة في حمص وفي أماكن أخرى حسب الاقتضاء. ولذلك، من المهم تماماً أن تمكننا الحكومة السورية من أن ننشر في أمان ودون قيود لا مبرر لها جميع الموظفين الدوليين والوطنيين الأساسيين في حلب لزيادة قدرتنا على الاستجابة الفعالة لتلك الاحتياجات المتنامية ومعالجة الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين.

ويجب أن نسلم بأنه على الرغم من أن بعض الناس تمكنوا من الفرار من القتال، فقد انتقل العديد منهم من حالة مروعة إلى ما يعتبرونه حالة مروعة أخرى. وفضلاً عن الأخطار المرتبطة بمحاولة الفرار عبر خطوط الجبهة التي يحتدم القتال عليها، تلقينا تقارير تفيد بأن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تمنع المدنيين من مغادرة المناطق الخاضعة لسيطرتها. وهناك أيضاً قلق عميق في ما يتعلق بالحماية من أنه عند بلوغ المدنيين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، فإن مَن يُنظر إليهم على أن لهم صلات أو اتصالات مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني، ربما يواجهون الاعتقال أو الاحتجاز بشكل تعسفي أو ما هو أسوأ. وهناك أيضاً عشرات العاملين في المجال الإنساني محاصرون في حلب والذين ساعدوا المدنيين ببطولة وهم يفقدون أيضا حياتهم الآن. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، قُتل ثلاثة من الموظفين الصحيين إضافة إلى العديد غيرهم من الأطباء والأخصائيين الصحيين والمدنيين السوريين.

وكما رأينا من قبل، في جميع أنحاء سورية وطوال النزاع، يجري اعتقال الرجال والنساء والأطفال بصورة روتينية عند نقاط التفتيش التي تسيطر عليها الحكومة قبل نقلهم إلى واحد من عشرات مرافق الاحتجاز الرسمية أو السرية التي تديرها الحكومة. وهم كثيراً ما يُحتجزون في معزل عن العالم الخارجي وإلى أجل غير مسمى حيث يواجهون خطر التعرض للتعذيب وسوء المعاملة وعمليات القتل خارج نطاق القضاء أو الاختفاء.

وأدعو جميع أطراف النزاع إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني واحترامه. وإنني أذكّر جميع أطراف النزاع بوجوب احترام المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال وحمايتهم في جميع الأوقات. ويجب أن يكون أي إجلاء للمدنيين آمناً وطوعياً وإلى المكان الذي يختارونه. ويجب على الأطراف أن تسمح للمنظمات الإنسانية بالوصول الآمن ودون عوائق لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الأشخاص الذين نزحوا وبتحديد ومواجهة الأخطار التي تهدد الحماية. وأخيراً، لا بد أن يُسمح لجميع المشردين بالعودة طوعاً وفي أمان وكرامة إلى ديارهم حالما تسمح الحالة بذلك.

ويساورني بالغ القلق إزاء مصير المدنيين المتبقين في المناطق المحاصرة في أحياء حلب الشرقية. إن هؤلاء الناس محاصرون الآن لما يقرب من ١٥٠ يوماً وأكثرهم، ببساطة، لا يملكون الوسائل اللازمة للبقاء على قيد الحياة لفترة أطول. وتستمر المعارك الضارية والقصف الجوي مما يسفر عن سقوط ضحايا وجرحى من المدنيين. وحتى اليوم، ونتيجة للقصف الجوي والمدفعي، أصيبت جميع المستشفيات بشكل مباشر عدة مرات وليس هناك مستشفى يعمل بصورة سليمة في أحياء حلب الشرقية باستثناء وحدة واحدة للحوادث. وتعمل جميع المرافق الطبية الأولية الأخرى على الحد الأدنى من القدرات وليس لديها قدرات لاستقبال حالات الحوادث، مما يترك معظم الجرحى المدنيين غير قادرين على الحصول على أبسط علاج. وفي ظل وجود بضع سيارات إسعاف، إن وجدت، نتلقى تقارير عن نقل الجرحى المدنيين إلى المرافق الطبية بواسطة عربات الخضروات. ويندر الحصول على المياه النظيفة. كما يلجأ الناس إلى البحث عن قوتهم في القمامة بعد نفاد المخزونات الغذائية الإنسانية للأمم المتحدة فيما ارتفعت أسعار الإمدادات الشحيحة من الأغذية الأساسية والوقود ارتفاعاً حاداً إلى مستويات ليس بمقدور معظم المدنيين المتبقين تحمل ثمنها. فالناس محاصرون ومذعورون. والوقت آخذ في النفاد أمامهم.

وكما أننا مستعدون لتلبية احتياجات جميع المشردين، تظل الأمم المتحدة وشركاؤها أيضاً على استعداد لتقديم المساعدة الفورية والإجلاء الطبي للمدنيين المحاصرين داخل أجزاء من أحياء حلب الشرقية، تمشياً مع خطة النقاط الأربع الإنسانية للأمم المتحدة التي ظللنا نسعى إلى تنفيذها منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وعلاوة على ذلك، تقف شاحنات محملة بالإمدادات الإنسانية على أهبة الاستعداد لإيصال المساعدة الإنسانية إلى أحياء حلب الشرقية، قادمة من تركيا وغرب حلب. ومن أجل الإنسانية، ندعو ونرجو الأطراف والجهات ذات النفوذ أن تفعل كل ما في وسعها لحماية المدنيين وإتاحة إمكانية الوصول إلى المنطقة المحاصرة من أحياء حلب الشرقية قبل أن تصبح مقبرة عملاقة.

ويصيب القصف العشوائي أيضاً المناطق المأهولة بالمدنيين في أحياء حلب الغربية، مما يسفر عن مقتل وإصابة المدنيين. ودُمرت البنى التحتية المدنية أيضاً، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية، كما أبلغتُ المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7817). ومنذ تموز/يوليه، شُرّد ما يقرب من ٧٠ ٠٠٠ شخص داخل أحياء حلب الغربية نتيجة للقتال والقصف العشوائي. وإجمالاً، تقدر الأمم المتحدة أن ما يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً يعيشون الآن في أحياء حلب الغربية. وتواصل الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري والشركاء تلبية احتياجات المشردين داخلياً الموجودين في أحياء حلب الغربية، فضلاً عن موجة التشرد الجديدة التي جاءت من أحياء حلب الشرقية في الأيام الأخيرة.

وفي حين يراقب العالم الأحداث في حلب، يوجد ٧٠٠ ٠٠٠ شخص آخر في المناطق المحاصرة الأخرى في جميع أنحاء البلد، معظمهم في ريف دمشق المحاصر من قبل قوات الحكومة. ومع اقتراب فصل الشتاء، فإنهم محاصرون ويتملكهم الهلع الشديد وإذ يشاهدون الأحداث المروعة في حلب تتابع، يتساءلون: هل سيحين دورنا بعدهم؟ ربما يكون الأوان قد فات بالنسبة للعديد من سكان أحياء حلب الشرقية، ولكن من المؤكد أن المجلس يمكن أن يتوحّد ويوقف الوحشية ويمنع أيضاً نفس المصير من أن يلحق بسوريين آخرين.

وما هم ونحن بحاجة لأن نراه في المقام الأول هو ثلاثة أمور: أولا، احترام وحماية حقيقيين للمدنيين والبنية التحتية المدنية؛ ثانيا، وصول آمن وسريع ودون عوائق للمساعدات الإنسانية؛ ثالثا، إنهاء الحصار الوحشي إلى الأبد.

هذه ليست مطالب جديدة ولا معقدة، ولكنها عناصر مشتركة للبشرية علينا جميعا مسؤولية الالتفاف حولها. وهذه الأطراف التي لا تستطيع أو لن ترقى إلى مستوى التزاماتها الأساسية ينبغي أن تعرف أنها ستحاسب يوما ما عن أفعالها. وينبغي أن أضيف أنه في جميع النقاط التي طرحتها دفاعا عن العالقين الذين يعانون في هذه الأزمة، فإن السؤال الغالب الذي يوجهه لي السياسيون والأشخاص المتضررون والصحفيون، هو، ”أي سبب على وجه الأرض يجعل مجلس الأمن غير قادر على التكاتف والتوحد لوضع حد لهذه المعاناة؟“

لقد عانى الشعب السوري كثيرا ولفترة طويلة جدا. وتفعل وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني، والهلال الأحمر العربي السوري، وشركاؤنا من المنظمات غير الحكومية كل ما في وسعها لتلبية تلك الاحتياجات. لكن، كما قلنا مرارا وتكرارا، فإن الحل لهذه الأزمة ليس في يدنا. وأحث جميع أعضاء المجلس، أكثر من أي شيء آخر، على التوصل إلى حل سياسي حتى يمكننا أن نمنح بصيصا من الأمل للملايين العديدة من الأسر السورية التي لن تتمكن في الواقع من الذهاب إلى النوم الليلة، بل ستظل جائعة ومريضة وخائفة على حياتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أوبراين على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد كابيلاييري.

السيد كابيلاييري (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتنان لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بشأن محنة الأطفال في سورية. إن القول بأن حالتهم مأساوية سيكون تهوينا لها. ففي الواقع، من الصعب تصور أي كلمات يمكن أن تكفي لإيصال صورة الأهوال التي يتحملها أطفال سورية كل يوم. لقد أُزهقت عشرات الآلاف من أرواح الأطفال بالفعل. واقتلع الملايين من ديارهم، بعضهم أكثر من مرة. وقد حُرم الكثيرون من الرعاية الطبية الأساسية ومياه الشرب المأمونة. وشهد الكثيرون وفاة أحبائهم وتدمير الأماكن التي ظنوها آمنة: بيوتهم ومدارسهم وملاعبهم ومستشفياتهم. ببساطة، يعيش أطفال سورية محاصرين في كابوس. وعلينا أن نسأل أنفسنا: ماذا تبقى من الطفولة للفتيان والفتيات في سورية؟

لقد سمعنا للتو من زميلي، السيد ستيفن أوبراين، بشأن مدى الدمار الذي كانت عليه الأيام القليلة الماضية لشعب حلب. ونحن إذ ننظر في الأحداث الجارية هناك، أود أن نتوقف جميعا لحظة ونتخيل الحياة بعيون طفل محاصر في تلك الحالة المأساوية. فإذا كنت أحد فتيان أو فتيات حلب اليوم، أين لك أن تجد الراحة والأمل وسط القنابل؟ وإن عقدت العزم على التعلم، فستذهب إلى المدرسة كلما سمح لك والداك بمغادرة المترل، ولكنك لا تدري إذا كنت ستعود أم لا. ويصعب عليك التركيز باعتبارك طفلا نظرا لبرودة الجو وأنك لم تحظ بقسط جيد من النوم، ويخيم عليك شبح الكوابيس والجوع. إن الأطفال يتساءلون لماذا يحدث ذلك. الأطفال يتساءلون لماذا لا يقوم أحد بالمزيد من أجل وقف هذا.

أحد هؤلاء الأطفال هو أمير – طفل في الخامسة من عمره – التقى به فريقنا في حلب مؤخرا. كان يلعب هو وأخته بالخارج عندما قُصف مترلهما. أصيبت أخته بجروح في الوجه والعين، بينما أصيب أمير بحروق شديدة في جميع أنحاء جسده. وكان عليه الخضوع لجراحتين مؤلمتين للاستعاضة عن الجلد المحروق في أحد المرافق الصحية القليلة جدا المتبقية في حلب. وعلى نحو ما قد يبدو الأمر قاسيا، كان أمير محظوظا. لكن هناك الكثير جدا من الأطفال اليوم ليسوا محظوظين.

ففي غرب حلب، التقينا أبا مصابا بالصدمة والأسف العميق لمجرد أنه سمح لابنتيه ذاتا الثمانية أعوام والعشرة أعوام بالذهاب إلى المدرسة. فقد غادرتا مترلهما المؤقت ذات صباح تحملان الحقائب المدرسية على ظهريهما. ولم تعد سوى

جثتيهما بعد سقوط قذيفة على فصليهما الدراسي. لقد تمكن الزملاء في اليونيسيف بالكاد من النظر في عيني الأب الذي يعاني الكثير من الألم.

وكما سمع المجلس في الأسبوع الماضي، فإن النظام الصحي في شرق حلب يتداعى. وأخبر الأطباء في الميدان اليونيسيف بأن الأطفال الذين تكون فرص نجاتهم ضعيفة كثيرا ما يتركوا ليموتوا بسبب محدودية القدرات والإمدادات.

يجب أن يتوقف العنف. لا شيء يبرر المذابح العشوائية للمدنيين، وبخاصة الأطفال. يجب على أطراف النزاع حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، والسماح بالوصول الفوري للوكالات العاملة في المجال الإنساني من أجل تقديم المساعدة لإنقاذ الأرواح. ما برحت اليونيسيف – بالتعاون مع شركائها – ولا تزال على استعداد للاستجابة فورا حالما يتم الاتفاق على هدنة إنسانية.

وبعيدا عن الحالة القائمة في حلب، نقدر وجود نحو ٦ ملايين طفل داخل سورية في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. يعيش أكثر من ٢ مليون من هؤلاء الأطفال في مناطق يصعب الوصول إليها، الأمر الذي لا يمكن وصول الوكالات العاملة في المجال الإنساني على أساس منتظم. يعيش ما يقرب من نصف مليون طفل تحت الحصار، معزولين عن المعونة الإنسانية والخدمات الأساسية لمدة أشهر في كل مرة. ما برح بعض هؤلاء الأطفال يعيشون تحت الحصار منذ سنتين. وتسعى اليونيسيف وشركاؤها على أساس يومي من أجل تقديم مساعدة جيدة في الوقت المناسب إلى أكثر الأطفال ضعفا في جميع أنحاء سورية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي جميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون بشجاعة على الخطوط الأمامية من أجل الأطفال السوريين.

عندما نتمكن من الوصول، يمكننا أن نحقق الكثير. فخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده، وصلت اليونيسيف وشركاؤها إلى ٢,٩ مليون سوري بحاجة ماسة إلى المساعدة، بمن في ذلك ما يقرب من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. ومنذ كانون الثاني/يناير، تم تطعيم أكثر من ٣ ملايين طفل دون سن الخامسة من خلال حملات مكافحة شلل الأطفال.

وبالعودة إلى التعليم، تم توزيع لوازم مدرسية على قرابة ٣ ملايين طفل. والصيانة العاجلة لنظم المياه والصرف الصحي أتاحت المجال أمام الملايين للحصول على المياه المأمونة. وجرى توزيع الإمدادات الغذائية الأساسية على نحو ٣٠٠ ٠٠٠ طفل في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، وذلك عن طريق القوافل المشتركة بين الوكالات. وبالعمل مع شركائنا، يمكننا أن نجعل، بل وجعلنا حياة الأطفال السوريين أفضل بقليل. ولكن المؤسف أننا كثيرا ما نخفق – ليس بسبب عدم الالتزام أو عدم الاستعداد. وفيما ينتظرنا هؤلاء الأطفال، فإنهم يتساءلون عن سبب ذلك.

إن المدارس تتعرض للهجوم بلا هوادة في جميع أنحاء البلد. وقد كان هذا العام مدمّرا للتعليم بصفة خاصة. فمنذ بداية عام ٢٠١٦، وثّقت الأمم المتحدة ٨٤ هجوما على المدارس في جميع أنحاء سورية، مع فقدان حياة ما لا يقل عن ٦٩ طفلا وإصابة كثيرين غيرهم بجروح. وفي جميع أنحاء البلد، هناك أكثر من ٧ ٠٠٠ مدرسة لا يمكن استعمالها بعد الآن إمّا لأنها تعرضت للتدمير والخراب وهي تأوي الأسر المشردة، أو يجري استخدامها للأغراض العسكرية. واليوم، هناك ١,٧ مليون طفل في سورية خارج المدراس.

وفي أسوأ المناطق، المياه المأمونة إمّا شحيحة أو باهظة التكلفة. وفي الملاجئ الجماعية أو المنازل التي تستضيف أسرا مشردة، يتعين تقاسم المراحيض من جانب عشرات الأشخاص، والظروف الصحية سيئة للغاية. وليس هناك سوى ثلث مياه المجاري في سورية تتم معالجتها الآن. ولقد دمّر العنف البنى

الأساسية للمياه، وفي بعض الحالات، تتعمد أطراف الصراع قطع إمدادات المياه كأسلوب من أساليب الحرب. وفي وقت سابق من هذا العام، أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) أن المياه في حلب قُطعت لمدة ٤٨ يوما.

ومنذ بداية الصراع، كانت الأسر في جميع أنحاء سورية تبلّغ بحصول انتهاكات جسيمة ضد أطفالها – على أيدي الأطراف كافة. والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح يحيط المجلس علما بشأن تلك الانتهاكات على أساس منتظم .ولقد تحققت الأمم المتحدة حيال ارتكاب ١٥٠٠ انتهاك من الانتهاكات الجسيمة في عام ٢٠١٥ وحده، بما في ذلك القتل، والتشويه، وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف الصراع، والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. ومع أن هذه الأرقام مروعة، إلاّ أنها لا تمثل سوى الحالات التي تم التحقق منها. ولكم أن تتخيلوا كم هناك أكثر بكثير من الانتهاكات التي لم يبلّغ عنها أو غير المؤكدة.

وسوف يظل الأطفال يدفعون ثمنا باهظا طالما أعمال العنف مستعرة في حلب، ويسأل هؤلاء الأطفال عن سبب موت أحبائهم. الأمهات والآباء في حلب يشعرون باليأس وهم يكافحون لإطعام أطفالهم، في حين أن أسعار الأغذية والسلع الأخرى قد تضاعفت تقريبا، مما يعرّض الأطفال لخطر شديد من سوء التغذية. والعنف والتشريد وحواجز الطرق أمور تعني أن العديد من الأطفال لم يعد بإمكانهم الحصول على الرعاية الصحية المنقذة للحياة. فكل نقطة تفتيش يجري اجتيازها تشكل مجموعة من الأخطار للأطفال: خطر الاستغلال، أو خطر التجنيد، أو خطر الوقوع ببساطة في مرمى النيران المتبادلة.

ولقد رأينا جميعا الصور – صور الرجال والنساء الشجعان وهم يسحبون جثث الأطفال الرضع من تحت الأنقاض؛ وصور الأطفال الرضع الذين يخرجونهم من الحاضنات بسبب الهجمات على المستشفيات؛ وصور الصبيان والبنات الصغار، والعديدون منهم جرحى، يصرخون طلبا للمساعدة أو يكون مصيرهم الموت. الكثيرون منا رأوا أمس الفتاة التي كانت ترتدي معطفا وردي اللون وهي تقف مصدومة ومرعوبة وحائرة وسط القصف – تبحث عن والدها الذي فقدته في خضم حالة الفوضى والعنف. الأطفال يسألوننا لماذا؛ ونحن نسأل لماذا.

إن هذه الدوامة الانحدارية المدمرة يجب أن تنتهي. اليوم، كل طفل سوري دون سن الخامسة لا يعرف سوى الحرب. وحتى مؤخرا، كان أكثر من ٩٠ في المائة منهم ملتحقين بالمدارس، وكان معظم الأطفال تقريبا يتلقون اللقاحات بانتظام، وسوء التغذية لم يكن موجودا تقريبا. وكانت سورية من أوائل البلدان العربية التي صدّقت على اتفاقية حقوق الطفل. وينبغي أن تكون حماية الأطفال، في جميع الأوقات، من الاعتبارات الرئيسية بالنسبة إلينا جميعا. لقد خذلناهم على مدى السنوات الست الماضية، ولا نزال نخذل الأطفال في سورية. إن فشلنا لا يعرّض حياة الأطفال للخطر فحسب، وإنما مستقبل البلد والمنطقة والعالم بأسره.

وسوف تواصل يونيسف وشركاؤها القيام بكل ما في وسعنا من أجل تقديم المساعدة إلى الأطفال وأسرهم في سورية، أينما كانوا يسكنون. وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، ستافان دي ميستورا، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ستيفن أوبراين، على دعمهما الثابت والدؤوب لنا بغية مساعدتنا للوصول إلى الأطفال المحتاجين.

فلنكن واضحين – ما دام العنف مستمرا، فإن معاناة الأطفال في سورية سوف تستمر. إن يونيسف تجدد دعوتها جميع الأطراف إلى رفع الحصار في جميع أنحاء سورية، وإتاحة

وتيسير وصول المساعدات الإنسانية المستدامة إلى جميع المناطق في البلد فورا ومن دون شروط. وندعو الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بحماية الأطفال. هؤلاء هم أطفالها ومستقبلها. ومصيرهم بين أيديها. وإلى أن يتم إسكات المدافع وتبقى صامتة، فإن أطفال سورية سيستمرون في سؤالنا لماذا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كابيليري على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ماذا يتطلب الأمر؟ إن سورية في خضم صراع مروع، وربما الأسوأ سيأتي لاحقا. لقد دعت المملكة المتحدة وفرنسا إلى عقد هذه الجلسة الطارئة لأن منطقة شرق حلب وغيرها من المناطق المحاصرة تواجه اليوم أعماقا جديدة من الأزمة، مثلما ذكر مقدمو الإحاطات الإعلامية الثلاثة بوضوح. ولعلّ التاريخ سيبيّن أن هذا الصراع ربما هو أحد أشد الصراعات المروعة في حياتنا.

لقد واجهنا الرعب من قبل. نحن وأولئك الذين جلسوا في هذه الكراسي ذاتها قبلنا اتخذنا بصورة جماعية ٢٣٢١ قرارا – ٢٣٢١ قرارا من أعلى سلطة في العالم معنية بالسلم والأمن الدوليين.

لقد أرسلنا حفظة السلام إلى مناطق الحروب. وقد استأصلنا التزاع. لقد قمنا بتحدي صعاب كبيرة وتجاوز الانقسامات واستجبنا لنداء البشرية لسبعة عقود متتالية. لكن فيما يتعلق بسورية، وإذ نجلس هنا في القاعة اليوم، وبعد أكثر من خمس سنوات من القتال ووفاة ما يربو على نصف مليون شخص، وبعد تشريد ١١ مليون شخص من ديارهم، ومليون آخرين تحت الحصار، فقد أخفق مجلس الأمن تماما في اتخاذ إجراءات حيال ذلك. وستيفن أوبراين يتساءل لماذا؛ الإجابة بسيطة. لقد صوتت روسيا مرة تلو الأخرى لمنع مجلس الأمن من إيجاد الوحدة اللازمة من أجل إنهاء الحرب. ولذلك أتساءل مرة أخرى ماذا يتطلب الأمر؟

لقد التقيت أعضاء المجتمع المدني السوري. والتقيت مجموعات تقديم المعونة المحايدة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود. التقيت الأطباء الذين عالجوا المصابين في مستشفيات مؤقتة في حلب وهم يقولون لي المتوقع، ألا وهو: القنابل هي السبب المباشر عن أكبر عدد من الوفيات. لوضع حد للوفيات أوقفوا القصف. لكن تلك الأرقام ببساطة هي الوفيات التي يمكننا احصاؤها اليوم. ومع صعوبة تصور ذلك، فهناك المزيد من الرعب يلوح في الأفق – رعب يمكن أن يكون على نطاق أوسع؛ وفاة مزعجة ببطء ومؤلمة.

هذا ما تتحدث عنه الأمم المتحدة، حينما تطلعنا على حالة المناطق المحاصرة في سورية. إن الحصار بند روتيني في المناقشة حينما يناقش المجلس سورية. لا يمكننا أن نبدأ التفكير في أن الحصار أمر عادي الآن وأنه واقع بديهي نوعا ما. ربما يكون الحصار جزءا عاديا من التزاع في سورية لكنه أبعد من أن يكون أمرا عاديا. إنما الحصار فعل متعمد للتجويع وحجب الرعاية الطبية. ينفذ النظام السوري وروسيا خطة وضعت الآن مليون شخص تحت الحصار. و ”الإعدام“ كلمة مناسبة للغاية لأنه بدون تغيير السياسة وتغيير النية، ستكون هذه بالضبط النتيجة – إعدام بطيء ومؤلم ومرير لمليون سوري معزولين عن قوافل المعونة والعالم.

لدى الأمم المتحدة خطة لتقديم المعونات. وهي ليست خطة المعارضة. وليس الغرض منها مساعدة جانب على حساب الآخر. لكن الغرض الوحيد منها هو إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة. وكما قال ستيفن، فإن قوافل المعونة جاهزة للتحرك، لكن لا بد أن تحصل على إذن من النظام – إذن

يرفض بانتظام. هذه هي الأمم المتحدة – هيئة محايدة يتطلع إليها العالم في أحلك الحالات. وروسيا أحد الأعضاء الرئيسيين في الأمم المتحدة وتكتسي أهمية حاسمة في الحل النهائي للنزاع السوري. لماذا إذن لا تشارك روسيا والنظام السوري في خطة الأمم اللمتحدة لتقديم المعونات؟

قالا بداية إنه بسبب الإرهاب. ثم ذكرناهما بأن ١٠٠ ٠٠٠ طفل لا يمكن أن يكونوا إرهابيين. ثم قالا إنه بسبب المعارضة. لقد وافقت المعارضة الآن على خطة الأمم المتحدة لشرق حلب. ما هو العذر اليوم؟ ما هي الذريعة وراء استخدام أساليب القرون الوسطى للحصار؟ ما هي الذريعة لاستمرار القصف – إلقاء القنابل بمعدل مثير للقلق على منازل الأطفال والأسر؟ ما هي ذريعة استمرار تأييد جرائم الحرب؟ إن مدينة حلب القديمة كما نعرفها على وشك أن تمحى من على وجه الأرض. واليوم نتحدث عن الوصول إلى السكان الباقين، قد لا يكون هناك حلب لنصل إليها. إذا حدث ذلك، ستكون ذرائع النظام السوري وروسيا قد اضطلعت بدور كبير. وأود أن أكون واضحا تماما بشأن ما يجب أن يحدث في حلب.

أولا، هناك حاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار من أجل إعطاء المدنيين فترة راحة من القنابل والسماح بوصول المساعدات الإنسانية. ثانيا، على غرار ما فعلت جماعات المعارضة المسلحة، يجب أن توافق روسيا والنظام على التعاون بشأن الخطة الإنسانية للأمم المتحدة المكونة من أربع نقاط. ثالثا، يجب أن يسمح للمدنيين الذين يرغبون في مغادرة المدينة للقيام بذلك بأمان إلى المناطق التي يختارونها مع كفالة الحماية من خلال عمليات الرصد المحايدة. إننا نتلقى تقارير اليوم تفيد بقصف النظام السوري للأسر السورية التي تفر من حلب سيرا على الأقدام مع ممتلكاتها. وأدعو روسيا والنظام إلى الالتزام أمام المجلس بعدم مهاجمة المدنيين أثناء مغادرتهم حلب. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين في هذه الظروف ستكون جريمة حرب وسنحاسب المسؤولين عن ارتكابها.

ولا يمكن للكلمات أن تصف ما يحدث حاليا في حلب. لقد استمعنا إلى الحديث عن دائرة من الجحيم ومنطقة للقتل ومقبرة عملاقة. داخل منطقة القتل تلك – دائرة الجحيم – هناك ١٠٠ ٠٠٠ طفل. لقد ناقشنا ذلك لفترة طويلة بما فيه الكفاية. لقد شهدنا العناوين الرئيسية والصور وأشرطة الفيديو. فلنتذكر آخر وجه لمدني سوري شاهدناه. الحقيقة البشعة أن كثيرا منهم قد يصبح إحصائية – وربما هم فعلا – عدد آخر ضمن عدد الوفيات، رقم آخر في تقرير للأمم المتحدة عن الذين يتضورون جوعاً في حلب، إحصاء آخر في عنوان يقول ”مقتل سبعة أطفال في قصف لمدرسة“. لقد اعتدنا السماح بإيجاد تلك الإحصاءات وعلينا التخلي عن هذه العادة.

لقد صاغت مصر ونيوزيلندا وإسبانيا مشروع قرار معقولا للغاية يدعو إلى وقف إطلاق النار لمدة ١٠ أيام لوقف القصف ودخول المعونات. وينبغي إجراء التصويت على مشروع القرار في أقرب وقت ممكن. إن لم يكن اليوم، فإنني أدعو المجلس إلى الاجتماع مرة أخرى قبل نهاية هذا الأسبوع لاستعراض الحالة في حلب ولنتحرك بسرعة لاعتماد مشروع القرار لتحقيق وقف إطلاق النار والتنفيذ الكامل لخطة الأمم المتحدة الإنسانية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة السنغالية على عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في حلب بطلب من فرنسا والمملكة المتحدة. أود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية السيد ستافان دي ميستورا؛ وستيفن أوبراين وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وغيرت كابيلاييري من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على إحاطاتهم الإعلامية.

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شن نظام الأسد ومؤيدوه هجوما بريا آخر على حلب، اشتد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

هذا الهجوم البري والجوي الكبير أدى إلى السيطرة على نصف المنطقة الخاضعة لسيطرة المعارضة. يبلغ عدد القتلى ٢٢٥ قتيلا مدنيا على الأقل، بينهم ٢٧ طفلا. وشرد أكثر من ٠٠٠ ٢٠ شخص بسبب القتال وما زال أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص تحت الحصار. وكما قيل، فإن الحالة الإنسانية مأساوية ببساطة. المناطق التي لا تزال خاضعة لسيطرة المعارضة لم تعد بها هياكل أساسية صحية تعمل. والمستشفيات في شرق حلب قصفت مرارا دون هوادة. لقد استنفدت الأمم المتحدة الاحتياطيات الغذائية الطارئة لأكثر من ١٠ أيام الآن والوصول إلى مياه الشرب غير كاف لتلبية احتياجات جميع السكان. ومدينة حلب القديمة التي ازدهرت فيها الكثير من أعظم الحضارات تنهار أمام أعيننا.

كل منا يدرك شدة الاستخفاف والوحشية التي يتسم بها الهجوم الجاري للنظام السوري في حلب وهي استراتيجية حرب شاملة. النظام لا يخفي أهدافه. ولكن حتى الحروب لها قواعد بموجب اتفاقيات جنيف، من بين أخرى، التي تنطبق في كل مكان وفي جميع الأوقات. تجسد تلك القواعد احترام القانون الدولي الإنساني وخاصة حماية السكان المدنيين من خلال منع المتحاربين من الاستهداف المتعمد لمناطق يوجد بها عاملون في المجال الإنساني ومدنيون وشن هجمات عشوائية ضدهم وعرقلة المساعدات الإنسانية وعمليات الإجلاء الطبي واستخدام المجاعات كسلاح من أسلحة الحرب.

ولطالما تم انتهاك تلك المبادئ القانونية والأخلاقية الأساسية من قبل النظام وداعميه، الذين أثبتوا أنهم على استعداد للقيام بأي شيء من أجل استعادة السيطرة على المدينة وتحطيم مقاومة المتمردين. إن السكان المدنيين في حلب الشرقية ليسوا حتى عاملاً في هذه المعادلة العنيدة التي لا تلين. وقد وقعت شرق حلب ضحية مرتين، ضحية للقصف المتواصل وضحية للحصار الذي يعود للقرون الوسطى بوحشيته. وكلاهما يشكل جرائم حرب عند استهدافهما المدنيين، بما في ذلك المستشفيات والعاملين في القطاع الطبي.

وخلال الأسبوع الماضي، واصلت فرنسا سعيها إلى التأكد من إيصال نفس الرسالة، ومطالبة النظام وداعميه بإنهاء الهجوم ووقف جميع الهجمات العشوائية، والسماح أخيرا بوصول المعونة الإنسانية إلى سكان شرق حلب في أسرع وقت ممكن. والأولوية هي توفير المساعدة والحماية للسكان المدنيين، سواء كانوا يرغبون في المغادرة أو البقاء. ينبغي لأولئك الذين يريدون المغادرة أن يتمكنوا من القيام بذلك، وأن يتمكنوا من اختيار الجهة الذي يرغبون التوجه إليها. وافي هذه اللحظة، إنهم مرعوبون بحق من الضربات التي تقتل أولئك الذين يحاولون الفرار، ومن المذابح التي ترتكب في حق أولئك الذين يدخلون المناطق التي يسيطر عليها النظام والمخيمات التي إلقاؤهم فيها.

وقد رأينا اليوم أن المجلس قد أخفق مرة أخرى في الاتفاق على مسار لإنقاذ السكان في شرق حلب. وقد كانت كل مبادرة في المجلس تهدف إلى إنقاذهم تصطدم بنفس الرفض من روسيا – مشروع القرار الذي اقترحته فرنسا وإسبانيا، والذي اقترحته نيوزيلندا، وأخيرا، مبادرة القائمين على صياغة النصوص الإنسانية. ولهذا السبب، تطلب فرنسا مرة أخرى من أعضاء المجلس الضالعين في النزاع ولهم تأثير على النظام – روسيا على وجه الخصوص – أن يبذلوا كل الجهود بغية وقف الدوامة الحالية، التي ستترك بلدا مدمرا ومحكوما عليه بالدخول لعقود في دورة من عدم الاستقرار والعنف والإرهاب. وينبغي التأكيد على أن سياسة الحرب الشاملة الحالية تشكل أيضا خطأ استراتيجيا.

فلا نخدعن أنفسنا، إن المأساة المؤلمة لحلب لا تمثل الطريق الذي ينبغي سلوكه إذا أريد في نهاية المطاف تحقيق استقرار سورية بشكل مستمر وقابل لإعادة التشكيل. كلا، إن مأساة حلب تمثل مرحلة أخرى في انزلاق سورية نحو الهاوية التي يقبع في قاعها أطفالها الذين تفجرهم القنابل وتقطعهم إلى أشلاء

أو يشوههم الجوع، مع احتمال النزاع الذي لا ينتهي أبدا، وحيث يكون الإرهابيون بالطبع أكبر المستفيدين. ومأساة حلب تؤجج تلقائيا التطرف، ونتيجة لذلك الإرهاب. إنها ببساطة تقدم للإرهابيين هدية من الدم والرصاص. وللأسف، فإن المقارنة بين شرق حلب اليوم، وكورنثيا خلال الحرب الأهلية الإسبانية هي مقارنة صائبة. إن حلب هي على الفور مأساة إنسانية واسعة النطاق – بؤرة أسوأ مأساة من هذا النوع منذ بداية القرن الحادي والعشرين – ثقب أسود يبتلع ويدمر كل قيمة تتمسك بها الأمم المتحدة، وفي نهاية المطاف، نذير المآسي الفظيعة في المستقبل.

وبالنسبة لفرنسا، التي وقعت كغيرها ضحية للإرهاب، ولا تزال تتعرض لتهديده، تأتي حلب في صميم تحد ينخر في صميم ليس قيمنا فحسب، ولكن أيضا مصالحنا، بما في ذلك مصالحنا الأمنية. إن المأساة الإنسانية والتهديدات الإرهابية في حلب – الرعب والإرهاب – وجهان لعملة واحدة. ولذلك، أود أن أؤكد مرة أخرى باسم فرنسا، الحاجة الملحة تماما إلى أن نضع حدا للتفجير والحرب، وأن نحمي المدنيين ونعمل معا لإيجاد سبل للتوصل إلى تسوية سياسية، لأن ذلك هو الطريق الوحيد الممكن للخروج من هذا الصراع. وانطلاقا من تلك الروح، فإن السيد جان – مارك أيرو، وزير خارجية فرنسا، سيقوم في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بعقد اجتماع وزاري في باريس لمن يرفضون الاستراتيجية الحالية للحرب الشاملة ويرغبون في استئناف الجهود الرامية إلى التوصل لحل تفاوضي في أقرب وقت ممكن.

وهذه هي الدعوة التي أوجهها اليوم بالنيابة عن فرنسا. وهي دعوة تحثنا على العمل وعلى التوحُّد حول أهدافنا المشتركة، وعلى تحمل مسؤولياتنا معا. وعلاوة على أي شيء آخر، فإن مصداقية مجلس الأمن على المحك، وإنه منخرط بشدة في المأساة السورية.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): لا تستطيع الوكالات الإنسانية الدخول إلى حلب. إنها تواجه صعوبات هائلة في الدخول إلى العديد من مناطق سورية، وبكل بساطة، لا تستطيع القيام بعملها. وهذا استنتاج واضح خلصت إليه اليوم من الإحاطات الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين، والسيد غيرت كابيلاييري. ولهذا السبب، أود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة وفرنسا على الدعوة لعقد هذه الجلسة العاجلة اليوم. ومن المؤسف أن ما يتعين علينا ملاحظته في هذه الجلسة هو الإخفاق المزدوج لمجلس الأمن – أولا، لأنه لم يتمكن من تحقيق السلام والأمن في سورية، وثانيا، لأنه أظهر أنه عاجز عن إنفاذ القانون الدولي الإنساني.

فالأرقام نيّرة. لقد نفدت الأغذية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ولدينا الآن ٠٠٠ ١٠٠ طفل في حالة تتجاوز اليأس. وهذا ببساطة هو مستقبل سورية، لأنه سيتعين إعادة بنائه، وأطفال اليوم هم الذين سيمثلون سورية الغد. ونحن جميعا، ولا سيما أعضاء المجلس، نعلم أن إسبانيا، جنبا إلى جنب مع نيوزيلندا ومصر، تعمل بشأن المسألة الإنسانية في سورية، وهو العمل الذي نتولى مسؤوليته الكاملة ونسعى إلى تنفيذه بشفافية تامة. إن ما نقوم به هو خطة لتحقيق التقارب بين مواقف أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة. إنه ليس استعراضا، إنما ممارسة التقارب. ونأمل أنه لا يزال من الممكن التوصل إلى اتفاق.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى الأمر الذي قد يبدو واضحا ولكن أعتقد أنه أمر هام – الصلاحية التامة للعناصر الأساسية في القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) بشأن سورية. ومرة أخرى، لا تزال هذه العناصر صالحة، وهي وصول المعونة الإنسانية، ووقف الأعمال العدائية، وفصل الجماعات المعارضة من الإرهابيين، وتحديد الحوار السياسي. وهي البدائل المجدية الوحيدة لإنهاء الحرب في سورية.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، نجتمع اليوم لنستمع مجددا إلى تفاصيل معاناة الشعب السوري الشقيق تحت وطأة صراع ممتد بالوكالة، وعلى خلفية فشل وراء فشل، ليس فقط في التوصل لتسوية نهائية للأزمة، بل حتى في العمل على تخفيف حدتها. هذا ورغم الاختلافات السياسية العميقة بين الأطراف المؤثرة فى الصراع، والتي انعكست على أداء مجلس الأمن وعدم تمكن الأخير من الخروج بنتائج خلال ثلاث محاولات سابقة لا تستهدف سوى إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ومن منطلق واجبنا تجاه اشقائنا السوريين، عملت مصر خلال الفترة الماضية مع شريكيها اسبانيا ونيوزلندا سعيا للتوصل إلى الحد الأدنى من التوافق حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها في سورية بصفة عامة، وحلب بصفة خاصة، لتخفيف المعاناة الإنسانية بالبلاد. وقمنا في هذا الصدد بإعداد مقاربة شاملة في شكل مشروع قرار يتطرق قدر الإمكان لمعظم المشكلات الملحة.

يتضمن المشروع نقاطا رئيسية، أهمها وقف الهجمات من قبل جميع الأطراف بحلب لمدة عشرة أيام متتالية على الأقل، وذلك لتحقيق النفاذ الإنساني العاجل والملح لسكان المدينة من خلال التنسيق الكامل مع الأمم المتحدة وشركائها. كذلك ضرورة العمل على إنفاذ وقف العدائيات في سورية بصفة عامة، وفقا للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، على أن يتم تدعيم أدوات مراقبة التنفيذ. يتضمنمشروع القرار كذلك، وبوضوح، المطالبة بالتعاون والتنسيق للقضاء على بؤر الإرهاب في سورية، والجماعات الإرهابية التي تسيطر على جزء مهم من الأراضي السورية. وكذلك مطالبة جميع الأطراف، وبوضوح، بالاستجابة إلى إرادة المجتمع الدولي، من خلال وقف التعاون مع الجماعات الإرهابية لا سيما جبهة النصرة أو جبهة فتح الشام، والانفصال عنها، سواء على المستوى السياسي أو المستوى العملياتي على الأرض.

كما يؤكدمشروع القرار على الدور المحوري للفريق الدولي لدعم سورية ورئاسته المشتركة، للعمل على تحقيق النقاط السابقة. ويناشد بضرورة العمل على بدء مفاوضات جادة بين الأطراف السورية بشأن المرحلة الانتقالية وفقا لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٦) في أسرع وقت ممكن. هذا، وقد حرصنا، مع شركائنا، على أن يكون مشروع القرار واضحا في لغته وغير قابل للبس، مع تكريس آلية لتقارير الأمين العام عن التنفيذ. فلقد حان الوقت أن تتحمل جميع الأطراف مسؤولياتها تجاه الشعب السوري.

رغم الارتباط الواضح بين الأحداث في سورية بمفهوم الأمن القومي العربي، والأمن القومي المصري، وأخذاً بعين الاعتبار العلاقات التاريخية التي تربطنا بالشعب السوري الشقيق بمختلف توجهاته وطوائفه، والذي سبق أن شاركه الشعب المصري في دولة واحدة. حرصت مصر على مدار السنوات الماضية على الحفاظ على سجل أبيض لموقفها من الأزمة السورية من خلال العمل منذ البداية على عدم الانخراط في دعم أي طرف ضد الآخر، أو محاولة تسجيل النقاط والمتاجرة بالمأساة السورية، وذلك بصرف النظر عن أي حسابات سياسية. ودعوني أؤكد مجددا أن مصر مستمرة على هذا النهج، ولن تسهم لا بالقول ولا بالفعل، ولا بسلبية الموقف، في تدمير بلد عربي شقيق أيا كانت الأسباب، وستستمر في اتباع سياسة تجاه سورية لا تأخذ بعين الاعتبار سوى تحقيق مصلحة الإنسان السوري وتطلعاته في ظل دولة ديمقراطية موحدة ذات سيادة، وآمنة من التطرف والإرهاب. دون الخضوع لوطأة المواءمات والمصالح السياسية، التي نراها سببا فى المأساة اليومية غير المسبوقة التي نتج عنها تشريد الملايين من الأبرياء وفقدانهم لذويهم.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أدعو الجميع مجددا، سواء أعضاء مجلس الأمن أو أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، أو جميع الأطراف المعنية والمؤثرة السورية وغير السورية، بأن

يقوموا بتنحية المصالح الضيقة والتوازنات السياسية جانبا. وأن نحاول جميعا بصدق أن نواجه سويا تلك الأزمة بأبعادها الكارثية، الإنسانية والسياسية والأمنية.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بجلسة اليوم بشأن الأحداث التي تتكشف في شرق حلب. ونحن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية ونثني عليهم وعلى الأشخاص الشجعان الذين ما برحوا يعملون معهم في هذه الظروف الصعبة.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ما فتئت نيوزيلندا تنتقد بشدة إخفاق مجلس الأمن في النهوض بمسؤولياته فيما يتعلق بالصراع الدائر في سورية. ولم نكن الوحيدين الذين قمنا بذلك. وطوال الجزء الأكبر من ذلك الوقت، التزم المجلس الصمت إلى حد كبير إذ تفكك البلد واشتدت حدة القتال وأصبح أكثر وحشية. وفي كثير من الأحيان، تم منعنا من التصرف أو حتى التكلم بسبب عدم قدرة بعض أقوى أعضاء المجلس على تجاوز سياساتها ومصالحها الخاصة به أو عدم رغبتها في ذلك. وقد حال من أن يضع المجلس تدابير من شأنها إنقاذ الأرواح. وقد دفع أبناء شعب السوري، ولا يزال يدفع ثمنا باهظا لهذا التقاعس عن العمل، ويدفع كذلك جيرانهم.

وتعمل نيوزيلندا مع إسبانيا ومصر من أجل إيجاد مخرج من ذلك الجمود. وسعينا إلى تجاوز السياسات والمجادلات، والتركيز على الاتفاق بشأن الإجراءات التي يمكن أن تحدث تغييرا عمليا على أرض الواقع. وقد حاولنا العمل بصورة بناءة مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل تحقيق تلك الغاية. ويمثل مشروع القرار الذي طرحناه بالأمس مظهرا من مظاهر تلك الجهود. وأهدافنا من طرح مشروع القرار هي نفسها التي استرشدت بها مشاركتنا بشأن هذه المسألة منذ انضمامنا إلى المجلس، ونفس الأهداف التي أدت برئيس وزراء بلدي إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن المسألة خلال رئاستنا في أيلول/سبتمبر: من أجل الحد من العنف واستعادة وقف إطلاق النار، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، وتهيئة المجال لاستئناف المحادثات السياسية بشأن إنهاء الصراع.

وقد تم التركيز الرئيسي بالضرورة على السعي إلى معالجة الحالة الخطيرة التي تتكشف في حلب. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، شهدنا وجود بضع مئات من إرهابيي جبهة النصرة في شرق حلب الذين اعتادوا على تبرير شن هجوم شامل على أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ مدني. وتم تدمير كل المستشفيات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. ولم يتم السماح بوصول المساعدة الإنسانية منذ تموز/يوليه، على الرغم من توقف الضربات الجوية لعدة فترات. وقد شهدنا هجمات عشوائية على شرقي حلب أدت إلى مقتل وجرح كثيرين في غرب مدينة حلب. وفي الأسابيع القليلة الماضية، أصبح من الواضح أن الحكومة السورية قد تجنبت الجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار واستئناف المحادثات السياسية لصالح السعي إلى تحقيق نتائج عسكرية. وكانت النتيجة وقوع كارثة إنسانية أخرى. ونحن بحاجة ملحة إلى وقف الأعمال القتالية في حلب بغية إيصال المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وندعو جميع الأطراف إلى العمل بالتنسيق مع الأمم المتحدة لضمان تقديم المساعدات الإنسانية إلى أولئك الذين ما زالوا في شرق حلب.

ونحن نشعر بخيبة أمل لأن الأطراف لم تتمكن حتى الآن من الاتفاق على شروط تنفيذ خطة الأمم المتحدة المؤلفة من أربع نقاط. كما أننا بحاجة إلى إجراءات عاجلة لحماية مَن يفرون من شرق حلب، وإلى تأكيدات بشأن مصير الأشخاص المحتجزين لدى الحكومة السورية. ويسعى مشروع القرار الذي قدمته بالأمس نيوزيلندا ومصر وإسبانيا إلى أعضاء المجلس لبدء عملية من أجل وضع حماية المدنيين في أعلى أولوياتنا. ويمثل النص الحد الأدنى المطلوب لتحقيق استجابة موثوقة من

المجلس، ونحث جميع أعضاء المجلس على تأييده. بيد أنه لن يعني سوى القليل ما لم نر تغييرات عاجلة في سلوك الأطراف أنفسهم، بما في ذلك بعض الجالسين على هذه الطاولة.

قد يجادل البعض بأن نصنا يتناول قضايا الأمس، ولم يعد ذا صلة بالحالة على أرض الواقع، ولا سيما في حلب. ومما لاشك فيه أن الوقف الفوري لإطلاق النار في حلب، سيعالج الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا، للحصول على المساعدات الإنسانية والطبية التي يحتاجها كثيرا المدنيون المصابون بصدمات نفسية، ويمكّن المدنيين الذين يريدون الخروج من الخروج بأمان إلى الوجهة التي يختارونها.

وقد يقول البعض بأن تنفيذ قرارنا سيعين الإرهابيين. لا يمكننا أن نستبعد إمكانية محاولة الجماعات الإرهابية استخدام وقف إطلاق النار لصالحها، ولكن على الرغم من خطاب الإرهاب الذي يطرح بانتظام في هذا النزاع، إلا أن النزاع بين الحكومة السورية وشعبها، لا يتعلق أساسا بالإرهاب. إن الإرهاب هو حادث من حوادث النزاع، وليس سببه أو أساسه المنطقي. ولا يمكن تبرير التضحية بحياة المئات من المدنيين ووضع مئات الآلاف في البؤس والمعاناة من خلال رفع راية مكافحة الإرهاب.

وشأننا شأن السيد ستافان دي ميستورا، فإننا لا نقبل بأن التقدم العسكري في حلب سيؤدي إلى تحقيق الهدف الذي يزُعم أن مجلس الأمن يعمل من أجل تحقيقه منذ سنوات عديدة، والمتمثل في تسوية سياسية تفضي إلى سورية مستقرة وموحدة، تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها. وفي حين يجب أن ينصب تركيزنا المباشر على إنقاذ الأرواح، فإننا نحث جميع أطراف النزاع على تجديد التزامها بالحل السياسي والعودة إلى المحادثات ومسار السلام المستدام والمصالحة الوطنية.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا، ووكيل الأمين العام أوبراين، والسيد كابيلاييري على إحاطاتهم الإعلامية القاتمة التي تتماشى مع الحالة.

وعلى غرار زميلي البريطاني، أود أن أرد على السؤال الذي قال وكيل الأمين العام أوبراين بأنه يطرح عليه أينما ذهب، سواء في سورية أو في المنطقة، أو عند لقائه بالمواطنين أو السياسيين. لماذا لا يستطيع مجلس الأمن العمل معا من أجل إيجاد حل؟ ويتعين علي القول بأننا نواجه الكثير من الأسئلة الصعبة. وهذا السؤال ليس أحدها. من الحقائق المؤسفة للغاية، والواضحة للغاية، أن مجلس الأمن لا يجتمع للاستجابة لصرخات المدنيين، التي سمعناها اليوم أيضا، لأن الاتحاد الروسي، العضو الدائم العضوية، لا يرغب في ذلك. هذا كل ما في الأمر. الأمر واضح ومباشر.

العبارات التي تصلنا من شرق حلب، أشد قتامة من كل العبارات التي سمعناها خلال حياتنا. يطلق المدنيون على رحلتهم من أجل مغادرة شرق حلب ”رحلة الموت“، حسب مدرس قرر اعتبارا من أمس البقاء في شرق حلب. ووفقا للصليب الأحمر، فر ٢٠ ٠٠٠ شخص من شرق حلب منذ يوم السبت فقط، ٢٠ ٠٠٠ شخص في أربعة أيام في رحلة موت. وشوهدت امرأة تدفع كرسيا متحركا عليه أمها الميتة. وقالت للمراسل ”إن أمي ماتت من الجوع“، وقالت بأنه لم يكن لديهم شيء تقريبا يأكلونه منذ خمسة أشهر.

وفي جزء آخر من المدينة، أظهرت صور التقطها هواة، أطراف جسد ملقاة بين الحطام، حيث أفيد بأن قصفا جويا أدى إلى مقتل ٢٠ شخصا على الأقل. وكان الناجون يبكون على أشلاء الضحايا. وتتوقف الطائرات – طائرات الحكومة السورية – لفترة وجيزة عن القصف، لتلقي منشورات على شرق حلب. لقد تكلمنا عن المنشورات هنا، لكن أفيد أنه ورد في أحد المنشورات التي ألقيت قبل بضعة أيام ما يلي:

”لا تكونوا أغبياء. فكروا في أنفسكم وأسركم. النصر آت للجيش العربي السوري. فكروا بسرعة لأن الوقت يمر وليس في صالحكم“.

نحن نعلم جميعا أن الوقت ليس في صالح المدنيين المحاصرين في شرق حلب. وكلما طال أمد غارات القصف وزادت حدتها، زادت احتمالات تشويه أو قتل أحدهم أو أحد أحبائهم. لكن المغادرة تنطوي على مخاطر استثنائية، من قبيل الاحتجاز أو الاختفاء على يد جنود النظام، أو القتل أثناء رحلة الموت نفسها، حيث يبدو أن للقناصة حرية إطلاق النار.

وأود أن أطلب من أعضاء المجلس وجميع مواطني العالم تخصيص بعض الوقت من يومهم، لمشاهدة الصور القادمة من شرق حلب، حيث يحضن الآباء أبناءهم وهم يعتصرون ألما، ويقتل المدنيون وهم يحملون حقائبهم التي تسقط بجانب جثثهم. سوف نسمع على الأرجح من ممثلي سورية والاتحاد الروسي اليوم أن تلك الصور مفبركة، وأنها دعاية. تلك حجة سمعناها خلال الجلسات القليلة الماضية.

ويتعين علي الاعتراف الآن بأن كلا من الحكومة السورية والحكومة الروسية لديه خبرة كبيرة في فبركة الأشياء. وهما على العموم مرجعان كبيران في مجال الدعاية، لكن علينا أن نسلم بأن لهما مصلحة في السعي إلى إيجاد عالم ما بعد الحقيقة حيث تكون جميع الوقائع موضع جدل، وأنه ليس هناك حقيقة إلا زعم شخص بعينه فقط أو ادعاء بلد بعينه أو ادعاء طرف بعينه ضد الآخر. وتعول سورية والاتحاد الروسي، وهما يكذبان ويقتلان المدنيين في سورية، على عدم وجود حكم يفصل فيما هو حقائق، من جهة، وما هو أكاذيب وتزوير وفبركة، من جهة أخرى. هذا هو رهانهم.

لكن لدينا حكام. مقدمو الإحاطات الإعلامية الذين استمعنا إليهم اليوم، هم حكامنا. ليس لهم مصلحة سوى تسمية الأشياء بأسمائها. إنهم مستقلون. وعاملون في المجال الإنساني. إن المذبحة حقيقية. إنها حقيقة، وهي تحدث الآن. و ١٤ ٠٠٠ مدني مذعور، بعضهم بشكل هستيري، اقتيدوا إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة في ظل إطلاق الرصاص والقصف الجوي، هم أيضا حكامنا. والأعداد التي لا حصر لها من الصور ومقاطع الفيديو التي جرى التحقق من صحتها للمذبحة التي هي من صنع الإنسان، هي حكامنا. لا يمكن إنكار الحقيقة والواقع، ولا حتى في أرض قلب الحقائق التي يسكنها مرتكبو هذه المذبحة.

بعد مرور أشهر على حصار شرق حلب، اجتمعنا في المجلس للمطالبة بالأساسيات. ودعونا لكي يسمح نظام الأسد والاتحاد الروسي بوصول المساعدات الإنسانية إلى السوريين في المدينة، ووقف القصف المنتظم للمستشفيات والمدارس والأسواق ومراكز المُنجدين الأوائل فيها. تلك مناشدات ما كان ينبغي للمجلس أن يطلبها، ما كان ينبغي أن يطلبها أبدا. ما كان ينبغي أن يطالب المجلس بالامتثال للقوانين الدولية الإنسانية أو لقراراتنا السابقة، لكن ها نحن نحث دولتين عضوين في الأمم المتحدة، تشغل إحداهما مقعدا دائم العضوية في المجلس، على التقيد بتلك المعايير الأساسية، والتوقف عن تجاهل أدلة القواعد، الذي ستكون له آثار تتعدى سورية بكثير على أطفالنا وأحفادنا.

وعندما بدا أنه من المستحيل تصور حالة أكثر ترويعا، تزداد الأزمة في الحقيقة سوءا. لقد شهدت الأيام الخمسة الماضية أحد أعنف عمليات القصف للمناطق المدنية طيلة فترة النزاع، موقعا الخراب بما تبقى من الجزء الشرقي لمدينة حلب الذي كان عريقا ذات يوم. والهدف بسيط، وهو السيطرة بالقوة على شرق حلب، بغض النظر عن النتائج المترتبة على المدنيين الأبرياء. إننا جميعا نكرر أنفسنا. إننا نكرر جميعا أنفسنا في المجلس، بمن في ذلك أولئك الذين يشاركون بنشاط في حصار حلب، عندما نكرر القول بأنه لا حلا عسكريا لهذا الصراع الوحشي، وبأن السبيل الوحيد هو حل سياسي.

لكن هذا ليس بشيء. يعتقد النظام والاتحاد الروسي عكس ذلك. يتبعان نهجهما؛ لديهما استراتيجية. يتبعان مخططا. ويؤمنان بالحل العسكري.

فالخيار الذي يعطونه للمدنيين صريح. وهو نفس الخيار الذي ضمنوه في منشور سابق: إما أن تغادروا أو تبادوا.

وبالنسبة لأولئك الذين يختارون المغادرة، فإن النظام وحلفاءه الروس وعدوا سكان شرق حلب بالعبور من خلال ما يسمونه الطرق الآمنة. وإنني واثقة من أننا سنسمع المزيد عن هذه الطرق اليوم. وإذا أخذنا الدعاية السورية والروسية كمؤشر للتنبؤ، فإننا قد نسمع قصصا عن أن المدنيين يعانقون أفراد قوات النظام بعد نجاتهم كما لو كانت قوات محررة. فهل يتوقعون حقاً منا أن نصدق أن المدنيين الذين جُوعوا – والذين لم يتلقوا لقمة خبز منذ تموز/يوليه – وقُصفوا بالبراميل المتفجرة وبقذائف الهاون واستهدفهم القناصة وهُددوا بالإفناء، من المحتمل أن يستقبلوا المسؤولين عن تلك الفظائع باعتبارهم منقذيهم؟ هل هكذا تسير الأمور؟ هل هكذا يمكن لأي منا أن يشعر أو يتصرف؟

إن السبب وراء فرار الناس بالآلاف ليس لأنهم يثقون بنظام قتل مئات الآلاف من أبناء شعبه وعذب بشكل منهجي عشرات الآلاف الآخرين من السوريين في معسكرات اعتقاله ووسم جثامين قتلاه بأرقام مسلسلة. ولكن لأنهم يدركون أنهم يواجهون احتمالا كبيرا بسحقهم إذا استمروا في البقاء مكانهم.

وكما نعلم جميعا، وكما أشار آخرون بصورة مقنعة هنا اليوم، فإن مصر وإسبانيا ونيوزيلندا قد قدمت مشروع قرار كان يقضي بالوقف الفوري للأعمال العسكرية في حلب لمدة لا تقل عن ١٠ أيام. وإذا ما نُفذ هذا الوقف، فإنه سيعطي المدنيين في شرق حلب استراحة قصيرة من القصف المستمر بلا هوادة. وسيسمح بوصول بعض المعونة إلى الأشخاص الذين بقوا على قيد الحياة بالبحث عن بقايا الطعام في أكوام القمامة وبأكل الأعشاب. وسيسمح بخروج منظم تيسره الأمم المتحدة. ومن شأنه كذلك أن يسمح بوصول بعض الأدوية على الأقل إلى الأطباء الذين يجدون أنفسهم مضطرين لإجراء عمليات جراحية للمرضى من دون تخدير، وأحيانا على قارعة الطريق بجوار مستشفياتهم ومستوصفاتهم التي دمرها القصف. وينبغي أن يُقدم مشروع القرار هذا للتصويت عليه من دون تأخير، وينبغي اعتماده بتأييد المجلس بالإجماع. فهذا لا يحتاج إلى تفكير. وأي شخص يقول بخلاف ذلك لا يتمنى بقاء المدنيين السوريين على قيد الحياة.

ولكن، فلنكن واقعيين. ففي حين أن أي وقف للمجازر التي نشهدها في شرق حلب سيكون موضع ترحيب – ونحن نؤيد ذلك – فإن هدنة قصيرة للسماح بمرور بعض الغذاء والدواء قبل استئناف القصف الوحشي ليست حلا. ولا هي حتى، بالكاد، ضمادة. إنها مؤشر من نوع ما على مدى الانخفاض الذي وصل إليه سقف توقعاتنا.

وقد تستخدم روسيا مرة أخرى حق النقض لمنع مجلس الأمن من تقديم المساعدة للمدنيين اليائسين في شرق حلب، كما فعلت في تشرين الأول/أكتوبر. وإذا ما فعلت ذلك وقدمت أهدافها العسكرية على نجاة الرجال والنساء والأطفال السوريين من الموت، فيجب على الدول الأعضاء النظر بسرعة في أدوات أخرى يمكننا استخدامها في الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الجمعية العامة، لممارسة ضغط أكثر فعالية.

ولأختتم بياني. أم لين أم لسبعة أطفال في شرق حلب. وقد فقدت بالفعل أحد أطفالها خلال الحرب – ابنها البالغ من العمر ١٢ عاما – والذي قُتل عندما اخترقت قلبه شظية. وهي الآن تتخوف، في خضم هذا الحصار، أن تفقد المزيد من أبنائها. وأصيبت ابنتها بسعال مروع، غير أنها غير قادرة على أخذها إلى أي مكان إذ أن مستشفى الأطفال قد قُصف. ولكن أشد أطفالها مرضا أصغرهم سنا، وهو رضيع أنجبته خلال الحصار، وهو الآن يبلغ من العمر ثلاثة أشهر فقط.

والرضيع يعاني من مشاكل صحية خطيرة إذ أنه ولد قبل أوانه. وهو ناقص الوزن بشكل صارخ ويواجه صعوبة في التنفس بشكل روتيني. ونظرا لانعدام حليب الأطفال، فقد أخذت أم لين تغذيه بالأرز المطحون. وتقول أم لين إنه عندما يولد طفل جديد لأبوين في حلب،

”يعتقد البعض أنه تعويض عمن فقدوهم من أطفال. ولكن بالنسبة لي في هذه الظروف، فإنني أعتقد أنه خطأ كبير. فبعد أن أنجبته، شعرت بحزن شديد. هل أنجبته ليرى حياة كهذه الحياة؟“

هذا معنى أن تكون أبا أو أما في شرق حلب، حيث تعيش الأمهات والآباء في خوف دائم من أن أطفالهم سيؤخذون منهم إما بسبب برميل متفجر أو نتيجة الإنهاك البطيء للمرض الذي ينخر عظمهم، وهو مرض من صنع الإنسان، والتجويع. إن مجلس الأمن يجب ألا يقف مكتوف الأيدي بينما يجد عدد متزايد باستمرار من الأطفال كأطفال أم لين أنفسهم في مهب الريح. إن الهدنة هي أقل ما يمكن أن نفعله على الإطلاق، ولكن يمكننا ويجب علينا أن نفعل ما هو أفضل من مجرد الوقف المؤقت. ويجب علينا أن نواصل العمل لإنهاء هذا النزاع – ووضع حد له ولكن ليس بالوسائل العسكرية المدمرة التي يصر نظام الأسد وروسيا على استخدامها – والتي ليس من شأنها سوى إطالة وتعميق المعاناة التي نشهدها الآن.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): ظللنا نشهد في الآونة الأخيرة تصعيدا مطردا للحالة في بعض المناطق السورية، بما في ذلك حلب، مع تدهور مطرد في الحالة الإنسانية هناك، الأمر الذي أدى إلى قلق واسع النطاق وسط المجتمع الدولي. وتشعر الصين بمعاناة الناس في سورية وتدين أي اعتداء يستهدف المدنيين والمرافق المدنية.

وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز جهوده على مسارات أربعة بطريقة متوازنة من أجل تخفيف حدة التوتر في حلب والمناطق الأخرى. والمسارات الأربعة هي وقف إطلاق النار والتفاوض السياسي والمساعدة الإنسانية والكفاح المشترك ضد الإرهاب.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث جميع الأطراف في سورية على وقف الأعمال العدائية من دون تأخير والعمل بلا انقطاع للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل ذات الصلة من خلال محادثات سلام. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي مضاعفة الإغاثة الإنسانية لحلب. وترحب الصين بالمبادرات الملموسة التي اتخذتها روسيا والحكومة السورية بزيادة المساعدة المقدمة للمدنيين، وتأمل في أن تعزز وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة التنسيق مع روسيا والحكومة السورية للعمل معا من أجل تخفيف الحالة الإنسانية في سورية، عملا بمبادئ الأمم المتحدة التي تحكم المساعدة الإنسانية. وتواصل الجماعات الإرهابية شن هجمات في حلب والمناطق الأخرى، مما يتسبب في سقوط ضحايا من المدنيين وفي عرقلة الجهود الإنسانية، الأمر الذي يتطلب مزيدا من التنسيق من قبل المجتمع الدولي لكي يكافح بحزم، ووفق معايير موحدة، جميع الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن.

إن كيفية سير الأمور وتطورها في حلب، بوصفها مجموعة معطيات فرعية للمسألة السورية، تشكل جزءا لا يتجزأ من المخطط الكبير للأمور المتعلق بالمسألة السورية. ويكمن الحل الشامل لتهدئة الحالة في حلب في بذل جهد لمواصلة النظر في الصورة الكبرى فيما يتعلق بسورية والتمسك بآفاق التسوية السياسية بوصفها الاتجاه الرئيسي وفي الحفاظ على دور الأمم المتحدة بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية التي تمارس المساعي الحميدة وفي مواصلة دعم عمل المبعوث الخاص دي ميستورا للتعجيل باستئناف محادثات جنيف.

ويجب أن يفضي أي إجراء يتخذه المجلس بشأن المسألة السورية، بالفعل، إلى وقف التصعيد وإلى دفع جميع الأطراف

في سورية إلى وقف فوري للأعمال العدائية، دعما للجهود الإنسانية للأمم المتحدة وبالتعاون معها، وإلى تيسير عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها في ظل المساعي الحميدة للأمم المتحدة، حتى يتسنى التوصل إلى حل يكون مقبولا لجميع الأطراف. وينبغي للأطراف البرهنة على نواياها الحسنة والتلاقي في منتصف الطريق وبناء الثقة المتبادلة والسعي معا نحو التوصل إلى حل شامل وعادل وسليم للمسألة السورية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ازداد اهتمام المجلس بالمسائل الإنسانية في الآونة الأخيرة، سواء كان ذلك بالحق أو بالباطل. ونعتقد أن الوقت قد حان الآن لإجراء مناقشة موضوعية بشأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتنظيم مناقشة مواضيعية حول موضوع العواقب الكارثية لتدمير كيان الدولة في بلدان المنطقة نتيجة للتدخل الأجنبي.

إن عدد الضحايا بالملايين. غير أننا لم نسمع شيئا ذا بال من المسؤولين عن تلك المآسي. فقد بدأت الحرب فعلا بغزو العراق بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهي مستمرة فعليا منذ ١٣ سنة.

وانهيار ليبيا المزدهرة أدى إلى زعزعة الاستقرار في مناطق شاسعة من شمال أفريقيا. وسورية تحولت إلى ساحة صراع للتنافس على الزعامة الإقليمية، دون أدنى حرج من استخدام إمكانيات المنظمات الإرهابية التي تعلن عن نفسها. وفضلاً عن ذلك، فإن المأساة الإنسانية التي سمعنا بها اليوم لا تعد مبرراً كافياً للتخلي عن تلك السياسة الفاشلة. وقد سعى البعض إلى إخفاء مغامراتهم الجيوسياسية الفاشلة وراء ستار من النفاق الساخر، بل من الأكاذيب السافرة، الأمر الذي كثيراً ما نواجهه عند مناقشة موضوع سورية في مجلس الأمن؛ وجلسة اليوم ليست استثناء.

ولا يمكن مناقشة الوضع الإنساني في سورية بمعزل عن التحديات الأخرى التي حددتها قرارات مجلس الأمن وفريق الدعم الدولي لسورية، وتتمثل في مكافحة الإرهاب والسعي إلى تسوية سياسية وإنشاء نظام لوقف الأعمال القتالية. وفي هذا الصدد، فإننا نرى تناقضاً واضحا. إذ يبدو أن السيد دي ميستورا قد نسي أن دوره الأساسي هو النهوض بالعملية السياسية. وهو لا يجد في نفسه القدرة على استئناف المحادثات السورية، التي علقت في أيار/مايو الماضي، أو أن يعترف بوضوح بالسبب في حدوث ذلك، ألا وهو انتفاء رغبة المعارضة في إجراء محادثات جادة تماماً. ونأمل أن يحمل بيان السيد دي ميستورا إلى مجلس الأمن في ٨ كانون الأول/ديسمبر شيئاً ملموساً في نهاية المطاف.

نحن بحاجة إلى الاعتراف بفشل مفهوم ”المعارضة المعتدلة“. فهو لم يتجسد بشكل مقنع على المستوى السياسي على الإطلاق، وعسكرياً، فقد تبين أن ذلك العدد الهزيل من مقاتلي المعارضة جنود في جبهة النصرة وغيرها من المجموعات المتطرفة. ويبدو أن هناك محاولة للتعويض عن القصور الذاتي الأمم المتحدة على المستوى السياسي بالمزايدة على القضايا الإنسانية: من يستطيع أن يدلي بالبيان الأعظم؟ من يمكنه أن يقترح المبادرة الأكثر إبهاراً؟ ومع ذلك، فعندما تأتي الأمور إلى ذروتها، فإن تلك المبادرات إما ترفضها المعارضة، أو تكون الأمم المتحدة نفسها غير قادرة على تنفيذها. وينطبق هذا تماماً على الوضع في شرق حلب.

ونحن نتشاطر القلق البالغ إزاء محنة المدنيين في شرق حلب، ولكن تخفيف معاناتهم لن يتأتى عبر وقف عملية مكافحة الإرهاب وترك سورية والعراق للخلافة الإرهابية. والدعوة إلى اتباع نهج إنساني إزاء الإرهابيين ليس خياراً أيضاً. وكان يمكن تجنب الوضع الحالي لو تم الوفاء بالوعد الذي قدمه لنا السيد برينان، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، في نهاية شباط/فبراير، أي الفصل، في غضون أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، بين ما يسمى المسلحين المعتدلين، إن كان هناك شيء من ذلك، والإرهابيين. وتجدد هذا الوعد مراراً، بما في ذلك على أعلى

المستويات، وإن لم يتحقق شيئ. ومن الواضح أننا كنا مضلَّلين طوال الوقت. فإما أن شركائنا في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائهم كانوا في الواقع غير قادرين، أو لا يملكون الموارد اللازمة للوفاء بوعودهم، أو أنهم بالأحرى لا يريدون ذلك ببساطة. وعوضاً عن ذلك، فقد واصلوا محاولاتهم الخطيرة لاستخدام الإرهابيين كأداة لتغيير النظام في سورية.

ولم يكن في الأمر مفاجأة أن تكون فرنسا والمملكة المتحدة، وقد دأبتا لفترة طويلة على الدعوة وبشكل سافر إلى تغيير النظام في سورية، بما في ذلك تقديم الدعم السخي للمسلحين، هما من يبادر بالدعوة إلى عقد جلسة اليوم – انطلاقاً من قلقهما المفترض بشأن الحالة في شرق حلب. وفي الواقع، فإن السبب الحقيقي مختلف. فالعصابات التي أفرطا في تدليلها ودعمها، في جملة أمور، توشك على الاندحار. فقد تم تحرير ما يقرب من نصف هذا الجزء من المدينة. وربما كان هذا أكبر انتصار معنوي للجيش السوري منذ عام ٢٠١٢، حين أُرسلت وحدات الجهاديين إلى عاصمة الشمال وبدأت في إنشاء موطئ قدم، برعاية وتسليح من الخارج.

إن جلسة اليوم هذه محاولة يائسة لاستخدام مجلس الأمن في إنقاذ الإرهابيين من الدمار في حلب. وبالمناسبة، فإن العرقلة المستمرة لاقتراح وضع جماعات إرهابية مثل أحرار الشام وجيش الإسلام وغيرها على لائحة جزاءات مجلس الأمن تنطوي على نفس الهدف. ومن الواضح أن أي مساعدة تقدم للمسلحين في حلب إنما هي دعم لإرهابيي النصرة بكل تأكيد، حيث أن تلك هي الجماعة المدرجة على لائحة جزاءات مجلس الأمن، وهي التي توجه العمليات العسكرية لكل المجموعات المسلحة غير المشروعة في الأحياء التي تم الاستيلاء عليها.

إننا ندين بشدة أي محاولة لحماية الإرهابيين، بما في ذلك أي عمل سياسي يتخذ بذريعة إنسانية، وهو ما قد يزج فيه بالعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة، للأسف. وإلا كيف لنا أن نفسر، على سبيل المثال، أن ٢٠٠ ٠٠٠ من سكان دير الزور المحاصرين، والذين يمثلون ربع جميع السوريين المحاصرين، حتى بتقديرات الأمم المتحدة، لا يحصلون إلا على نسبة ١ في المائة من المساعدات الإنسانية؟ لماذا لم يتكلم أحد عن المجموعة التي رُشحت مؤخراً لنيل جائزة نوبل للسلام؟ لقد أعد ذوو الخوذ البيض مقطع فيديو ساخر بشكل لا يصدق عن عمليات الإنقاذ التي يفترض أنهم يقومون بها، وجرى نشره على الإنترنت. أين الإدانة لكل تلك المزاعم الوهمية التي لا تغتفر، التي كنا نتوقعها من وسائط الإعلام الغربية التي تدعي الموضوعية والحياد؟ لماذا لم تصدر عن الولايات المتحدة في السابق أي إدانة لصحفيين محترفين؟ إن معايير صحافة الولايات المتحدة وسياستها قد هبطت الآن إلى مستوى متدنٍ، الأمر الذي أذهل العالم كله. لقد أصبح ذلك أسلوباً نمطياً لدبلوماسية الولايات المتحدة ببساطة.

وحقيقة أن المشاكل الإنسانية لا تجد اهتماماً صادقا فيما يبدو في باريس أو لندن أو واشنطن أو كثير من العواصم الأخرى تتضح من مواقف اللامبالاة بمعاناة الناس في الموصل. ويبدو كذلك أن الوضع الإنساني المروع في اليمن لا يزعجهم أيضاً. هناك أكثر من ٨٠ في المائة من السكان في حاجة إلى المساعدة. أما بالنسبة لحلب، وبعد تحرير القطاع الشمالي من شرق حلب، هناك الآلاف من السكان الذين كانوا محتجزين من قبل مسلحين كدروع بشرية أتيحت لهم الفرصة أخيراً لمغادرة المدينة لتلقي المساعدات الغذائية والمستلزمات الأساسية. ووفقاً لما لدينا من معلومات بشأن تلك الأحياء، فإن ٦ ٥٠٠ شخص قد غادروها بالفعل، من بينهم ٢ ٨٠٠ طفل.

والاتحاد الروسي يواصل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لسكان حلب. وبناء على تعليمات الرئيس الروسي، تقوم وزارة الدفاع بإرسال وحدة طبية خاصة، تشمل مستشفى

متعدد الأغراض مع ١٠٠ سرير وقسم متخصص لعلاج الأطفال، بطاقة يومية للعلاج المتنقل لعدد ٤٢٠ شخصاً. وتقدم وزارة حالات الطوارئ أيضاً مستشفى ميداني يضم ٥٠ سريراً للعلاج الثابت، مع إمكانية تقديم المساعدة الأولية لـ ١٠٠ مريض يومياً.

ونحن على ثقة من أنه سيتم توفير المساعدة الإنسانية اللازمة للمدنيين الذين يمكنهم الفرار من خاطفيهم من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، التي تركز اهتمامها بشكل خاص على شرق حلب. وبالمناسبة، يدهشني كيف أن زميلتي من الولايات المتحدة، التي غادرت الجلسة للأسف، قالت أن سكان شرق لن ينتقلوا على الأرجح إلى غرب حلب الخاضعة لسيطرة الحكومة لأن الحكومة تعذبهم؟ لكن يبدو أنها مخطئة. وما ذكره العاملون في المجال الإنساني للأمم المتحدة أنه في كل الحالات، كلما سنحت للسكان السوريين فرصة للإفلات من الحصار، فإنهم يتوجهون دائما إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، في نهاية المطاف.

وفي ضوء ما ذكرته هنا آنفاً، نحن لا نفهم رغبة الثلاثي الإنساني في مجلس الأمن لفرض مشروع قرار غير توافقي بشأن حلب. فهذا لن يساعد في شيء. بل بالأحرى، سنرى تكراراً للوضع الخطير الذي رأيناه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، عندما حاول الوفد الفرنسي طرح مشروع نص (S/2016/846) لم يحظ بدعم جميع أعضاء المجلس (انظر S/PV.7785). وبدون أخذ شواغلنا في الاعتبار، لن يعتمد أي مشروع قرار. لقد رأينا مثل هذه المحاولات من قبل. ودعوات الوحدة في المجلس أفضت إلى طرح كثير من مشاريع القرارات الميؤوس منها للتصويت. وهو تكتيك لا طائل منه.

أن فصل المسلحين غير الإرهابيين عن النصرة شرط أساسي لوقف إطلاق النار وتقديم المساعدة الإنسانية. وثمة حاجة إلى أن تكون هناك تعليمات واضحة وإلزامية وقاطعة بأن الإرهابيين المدرجين على لائحة الإرهاب في مجلس الأمن ينبغي أن يستبعدوا من أي نظام لوقف إطلاق النار. وننصح الثلاثي بعدم التسرع طلباً للتصويت، وأن يفكر، في ضوء الوضع الحالي، في كيفية تعديل مشروع قراره لكي يعكس الخطة الإنسانية للأمم المتحدة بشأن حلب.

وعموماً، تؤيد روسيا جميع الجهود الإنسانية الدولية المحايدة، وهي على استعداد للعمل من أجل تنفيذ تلك الجهود. وبالمناسبة، فإن طريق الكاستيلو قد حُرر تماماً الآن ويمكن استخدامه لمرور وسائل النقل المحملة بالمساعدات الإنسانية. ومن المحزن أن الولايات المتحدة، رغم كل الخطاب الإنساني، قد رفضت من قبل الوقوف مع قواتنا لضمان إيصال المساعدات الإنسانية عبر طريق الكاستيلو. ولكننا في الوقت الحاضر لا نحتاج إلى مساعدة من الولايات المتحدة ولا إلى موافقة من المعارضة، ونأمل الآن أن يُستخدم طريق الكاستيلو بفعالية من جانب الأمم المتحدة.

بيد أنه من الواضح أنه يجب أولاً إعداد الخطة بصورة ملائمة لكي تنجح. ونحن بحاجة إلى ضمانات قوية من المسلّحين وتواقيع قادتهم بأنهم لن يعرقلوا مرور قوافل المساعدة الإنسانية. ويجب أيضاً تقديم الضمانات ذات الصلة من قبل الأمم المتحدة نفسها. ومن المهم الحصول على قائمة مسبقة بالضحايا والإصابات لإجلائهم وقوائم بالموظفين الطبيين لأغراض التناوب. ونحن بحاجة إلى أن يكون لدينا فكرة عن الأنواع المحددة من المساعدة الإنسانية وترتيبات التوزيع على المحتاجين. وتلزم موافقة الحكومة السورية على جميع الخطوات وموافقة كل الجماعات العاملة في الأحياء الشرقية من مدينة حلب. وإلا فإنها ستتحول إلى مجرد حيلة أخرى للدعاية ليس لديها أي فرصة للنجاح.

وفيما يتعلق بالفصل بين المقاتلين، يتعين علينا أن ندعوهم هم وما يسمى المجالس المحلية إلى إعداد قوائم بإرهابيي جبهة

النصرة الذين يلزم إخراجهم خارج المدينة، وكذلك قوائم بالمسلحين الذين يرغبون من تلقاء أنفسهم في مغادرة أحياء حلب الشرقية. وإذا كان زملاؤنا الغربيون قلقين حقاً إزاء محنة المدنيين في أحياء حلب الشرقية، وفي جميع أنحاء سورية، يتعين عليهم في المقام الأول اتخاذ خطوات حقيقية وعملية – وقف دعم الإرهابيين ورفع الجزاءات الانفرادية. وهم بحاجة إلى تقديم المساعدة الفعلية، الأمر الذي تقوم به روسيا، لا أن يحاولوا استغلال المشاكل الإنسانية الحساسة لتعزيز أهدافهم السياسية الخاصة أو تحقيقها.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفدي المملكة المتحدة وفرنسا على مبادرتهما بعقد هذه الجلسة الطارئة، والرئاسة السنغالية على تنظيمها. وأودّ أيضاً أن أعرب عن شكري لمقدمي الإحاطات الإعلامية على منظوراتهم الممتازة ولكن الواقعية بشأن التطورات الأخيرة في سورية.

إن النظام السوري، الذي يشجعه الزخم العسكري والدعم الكامل الذي يتلقاه من داعميه، لا يُظهر أي رحمة ويبدو أنه على استعداد لإغراق سورية بأسرها في الدماء على نطاق لم يسبق له مثيل حتى الآن، وهو أمر حذّرْنا مجلس الأمن منه منذ انضمامنا إليه قبل ١١ شهراً.

ووفقاً لوسائط الإعلام والمصادر المستقلة، ارتكب الجيش السوري بالأمس مجزرة مروعة في حي باب النيرب، راح ضحيتها ٢٥ مدنياً معظمهم من النساء والأطفال. فقد ضربتهم الغارات الجوية بينما كانوا يحاولون الهرب من أحياء حلب الشرقية سيراً على الأقدام؛ وكانوا من المدنيين العاديين وليسوا إرهابيين. ولا تتعلق العملية العسكرية في حلب بالتصدي لخطر الإرهاب، ولكن بسحق معارضة النظام السوري. إنها تتعلق بالاستيلاء على الأرض. إن السيطرة على الأراضي وإعادة إنتاج النظام السوري هي الأهداف الرئيسية لأولئك الذين يستثمرون الأصول العسكرية والمالية والدبلوماسية والقوى العاملة في دعم شريان حياة النظام الديكتاتوري الوحشي. ولكن في الواقع، ستكون النتيجة الوحيدة للعملية الجارية لاستعادة حلب تعزيز شوكة الجماعات الإرهابية داخل سورية وفي جميع أنحاء المنطقة على نطاق أوسع. وستجني القاعدة فوائد جمة باكتساب قدرات أقوى بكثير على تجنيد أعضاء جدد في سورية بين الراغبين في مواصلة المقاومة ضد نظام الأسد والذين يُحبطهم استمرار غياب حل سياسي. كما ستتعرّض الحملة الدولية من أجل القضاء على داعش لضربة هائلة.

ونشعر كذلك بالجزع إزاء حقيقة أن قوات النظام وحلفاءها، بدلاً من اختيار الموافقة على مبادرة المبعوث الخاص بشأن حلب، يتبعون مسار الهجمات العسكرية وإفناء معارضيهم. وفي رأينا، ذلك يثبت شيئاً واحداً: إن مشكلتنا ليست انعدام المبادرات والقرارات القوية والمدروسة، بل الافتقار إلى الالتزام والرصد والمساءلة والتنفيذ. إن حلب هي نقطة تشعب النزاع السوري. وتستخدم دمشق وحلفاؤها التصعيد الحالي لدعم استراتيجيتهم الطويلة الأجل لجعل المدينة غير صالحة للسكن وتفريغ الأحياء التي تسيطر عليها المعارضة من سكّانها.

إن تحويل حلب إلى رماد ثم الدعوة إلى إجراء محادثات سياسية ليس خياراً، أو ربما هو كذلك وفقاً للجيشين السوري والروسي. وقد اقترب الأسد وروسيا خطوة من تحويل حلب إلى غروزني أخرى. ولا ينبغي أن يقف العالم مكتوف الأيدي وأن يدع ذلك يحدث. إننا ندعو روسيا والنظام السوري إلى احترام الالتزامات المتفق عليها، بما في ذلك وقف الأعمال العدائية، ولا سيما في حلب، وضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة. ويتساءل العالم: كم من جلسات المجلس ينبغي أن تعقد لتحقيق هذا الهدف البسيط والإنساني.

السيد بيسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا ووكيل

الأمين العام ستيفن أوبراين والمدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) غييرت كابيلايري.

قبل أقل من عشرة أيام، وخلال جلسة الإحاطة الشهرية هنا في القاعة بشأن الحالة الإنسانية في سورية (انظر S/PV.7817)، قلت إن جلساتنا يجب ألا تكون مجرد أماكن للإعراب عن قلقنا إزاء الظروف المدمرة، بل يجب علينا اتخاذ إجراءات وتحقيق نتائج ملموسة. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يحقق نتائج ملموسة منذ ذلك الوقت.

ووصف مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم النتائج الكارثية لتصعيد القتال الذي نشب مؤخراً في حلب. وتثني اليابان على جميع العاملين في المجال الإنساني لجهودهم الشجاعة التي لا تقدر بثمن في التماس كل فرصة لضمان الحماية والوصول. ولكن النقص الشديد في الحصص الغذائية وأساسيات الصحة وغيرها من اللوازم المنقذة للحياة في أحياء حلب الشرقية يشكل تهديدا خطيرا للسكان مع اقتراب فصل الشتاء.

وقد طالبنا مراراً الدول المعنية باستخدام أقوى نفوذ ممكن على الأطراف المتحاربة. ويجب علينا أن نفعل كل ما يمكن للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في حلب، وذلك لحماية المدنيين والموظفين الطبيين وتنفيذ عمليات الإجلاء الطبي العاجل وإعادة تأهيل الخدمات الطبية. وتؤكد اليابان مجدداً دعمها للقائمين على صياغة النصوص – إسبانيا ومصر ونيوزيلندا – في جهودهم الرامية إلى التوصل إلى مشروع قرار. ونؤيد أيضاً مبادرة توحيد صوت المجتمع الدولي في الجمعية العامة. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات وينبغي ألا يُنظر إليه على أنه غير قادر على الاستجابة لأزمة إنسانية بهذا الحجم.

لقد سمعت باهتمام شديد ما قاله المبعوث الخاص دي ميستورا، والذي أكد رأيه بأن المنطق العسكري يسود على الجانبين. وأتفق مع المبعوث الخاص في أن الحل الدائم والمستقر، الذي يكفل عدم تكرار التهديدات الإرهابية، لا يمكن أن يتحقق من خلال الوسائل العسكرية. ويجب أن نكون ثابتين في سعينا إلى التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وأخبرنا المبعوث الخاص دي ميستورا بأنه عندما يجتمع المجلس في ٨ كانون الأول/ديسمبر، فهو يود أن يوضح بعض الخيارات الموجودة. وأتطلع إلى الاستماع إليه. وفي غضون ذلك، يجب علينا أن نتعامل مع الأزمة الإنسانية العاجلة. ويجب أن نتّحد لدعم الاستراتيجية واتخاذ إجراء.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا والسيد أوبراين، ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيد كابيلايري، ممثل اليونيسف، على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد أبرزت إحاطات اليوم الإعلامية مرة أخرى الحالة المروعة في أحياء حلب الشرقية، فيما الحرب في سورية ما زالت تزداد وحشية وفتكاً. وفي الأسبوع الماضي، استمعنا إلى السيد أوبراين يحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراء لوقف سفك الدماء في أحياء حلب الشرقية (انظر S/PV.7817).

وللأسف، فإن استمرار فشلنا في التقارب بشأن بذل جهود ترمي إلى إنهاء معاناة السوريين قد أدى إلى زيادة حدة القصف الجوي والهجوم البري الشرس على المنطقة المحاصرة من شرق حلب.ولا يزال يساورنا بالغ القلق لأن الهجوم العسكري المتواصل والعشوائي على المدنيين في شرق حلب الآن قد أجبر نحو ٢٥ ٠٠٠ شخص على الفرار من ديارهم التي تم تدميرها بالفعل.ومن المثير للقلق أنه في محاولتهم الفرار من أجل سلامتهم، لا يزال مصيرهم غامضا.كما أننا نشعر بالجزع إزاء أن التصعيد العسكري قد أودى بحياة العشرات من المدنيين الأبرياء، العديد منهم من النساء والأطفال، وجرح آلاف آخرين.

إن العملية التي تقشعر لها الأبدان التي جرت في شرق حلب في الأيام الأخيرة استهزاء بوقف إطلاق النار الذي أذن به مجلس الأمن في حلب.ونحن نؤيد الرأي القائل بأن إنقاذ

الأرواح ليس أمرا سابقا لأوانه أبدا، وندعو جميع أعضاء المجلس إلى العمل من أجل الإذن بوقف إطلاق النار، حتى وإن كان لفترة قصيرة، من أجل السماح بالقيام بعملية إنسانية آمنة وغير مقيدة.كما نحث جميع أطراف النزاع على التوقيع فورا على خطة الأمم المتحدة الإنسانية ذات النقاط الأربع والموافقة عليها.

وقد دعونا بصورة جماعية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع السوري في كل مداولات المجلس بشأن هذه المسألة.ويبدو أن هناك منظورا واحدا يتقاسمه جميع أعضاء المجلس.ولكن الهجوم العسكري وتصاعد العنف مستمران بلا هوادة.

ويعني تقدم القوات السورية في شرق حلب أن القتال في الأيام المقبلة لن يزداد إلا شراسة.و القصف الكاسح للمدينة لا يؤدي إلى أي شيء سوى أنه يجسد ذريعة مكافحة الإرهاب لم تعد صالحة وأن الهدف الآن يتمثل بوضوح في اكتساب ميزة عسكرية ونيل الأهمية الاستراتيجية في حلب.ويجب عدم التسامح مع الهجمات المتعمدة والعشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، حتى إن كان من المرجح تكثيف القتال في شرق حلب. ولسنا بحاجة للتذكير بأن الهجمات على المدارس والمستشفيات تعد ضمن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وندين بشدة استخدام البراميل المتفجرة، التي تعهدت الحكومة في السابق بعدم استخدامها.ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاستخدام البراميل المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين – فهو عمل يجسد التجاهل الصارخ للحياة البشرية.

ويتحمل الأطفال الذين لا حول لهم ولا قوة – الذين يشكلون أكثر من ثلث سكان شرق حلب – العبء الأكبر من تبعات العنف في المدينة المحاصرة.و التجويع والقنابل والحروق وغياب الرعاية الطبية والحصار من بين السبل العديدة التي يموت على أثرها الأطفال في حلب.وفي كل تقرير من التقارير التي يتلقاها المجلس، يكون أكثر من نصف الضحايا من الأطفال، مما يثير السؤال عما سنفعله حيال ذلك.

وندعو تلك البلدان في المجلس وخارجه التي لها تأثير على الحكومة السورية إلى تسخير نفوذها لوقف المذابح وحل هذا النزاع الذي طال أمده.ولدينا الفرصة لتصحيح الخطأ ووقف حدوث المزيد من المعاناة.وفي الواقع، علينا الالتزام بكفالة أن يستجيب المجلس لهذا التطور المحبط.والأيام المقبلة حاسمة، ونأمل مخلصين أن يتم كسر صمت المجلس المستمر منذ زمن طويل بشأن النزاع السوري.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السيد دي ميستورا، والسيد أوبراين، والسيد كابيلاييري على إحاطاتهم الإعلامية.

تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في سورية، ولا سيما في مدينة حلب.وهذا هو السبب في أننا نقدر جهود الوكالات العاملة في المجال الإنساني، التي تقوم بعمل استثنائي لمساعدة الملايين من السوريين، وسط خطر شديد وفي حالات النزاع المتأجج.ونقدر حقيقة أن الهلال الأحمر العربي السوري، بالتعاون مع الحكومة السورية، قد ساعد آلاف الناس بتوفير الغذاء والدواء والاحتياجات الضرورية الأخرى في المناطق المحررة مؤخرا.ومما يكتسي أهمية خاصة إيصال الأغذية والأدوية إلى الفوعة وكفريا ومضايا والزبداني، بموجب اتفاقات البلدات الأربع.وفي هذا السياق، نؤيد المبادرات الرامية إلى تخفيف المأساة الإنسانية في حلب.ومع ذلك، فإن هذه المقترحات بحاجة لأن تراعي طبيعة الإرهاب ونطاقه بوصفه عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار.

وما فتئ بلدنا يشجب التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلام والاستقرار في سورية وفي المنطقة منذ بعض الوقت.وكما قال السيد دي ميستورا، فإن وجود الإرهاب

في حلب أمر واضح.وتحتجز جبهة النصرة – بدعم من مختلف الجماعات المسلحة التي وصفها البعض بالمعتدلة – أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص رهائن غير قادرين على مغادرة المنطقة الخاضعة لسيطرتها.ولذلك فإن الحكومة السورية لديها حق مشروع في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية ضد الإرهاب.

لذا، فإننا نرحب بحقيقة تحرير مناطق شرق حلب حيث يعيش أكثر من ٩٠ ٠٠٠ شخص.ومن المفارقات أن ما يسمى بالمعارضة المعتدلة تقول إنه في حلب وفي أجزاء أخرى من البلد هناك أناس، بدلا من قتال الإرهابيين من جبهة النصرة والجماعات المرتبطة بها، يمنعون المدنيين من المغادرة عن طريق القيام بعمليات عسكرية.ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، أعاقوا سلسلة من الهدنات الإنسانية في شرق حلب ورفضوها.

إن الحالة الإنسانية في سورية تزداد سوءا يوما بعد يوم، على نحو ما أوضح مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم.ولذلك، نأمل أن نتمكن من تحقيق الحد الأدنى من توافق الآراء من أجل تيسير دخول المعونة الإنسانية، دون أن نوقف القتال ضد الجماعات الإرهابية والمنتسبين إليها.

وعلى نحو ما ذكر السيد كابيلاييري، فإن السوريين، ولا سيما الأطفال، يسألون ”لماذا؟“.كما أننا نتساءل لماذا يواصل بعض أعضاء المجتمع الدولي تمويل الجماعات المسلحة غير التابعة للدول التي يكمن هدفا الوحيد في تحقيق مصالح وطنية دون مراعاة المعاناة التي يعانيها الملايين من الناس.ولهذا السبب، من الضروري إنهاء السياسات التدخلية والمزعزعة للاستقرار التي تحرم الشعب السوري من حقه في العيش بسلام بوصفه أمة حرة وذات سيادة.

وأخيرا، نود أن نؤكد مجددا على أن التغلب على الأزمة الإنسانية مرتبط بإنهاء النزاع المسلح.ولهذا، فإننا نؤكد من جديد على دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا، في جهوده نحو تحقيق السلام بهدف إيجاد حل سياسي سلمي للنزاع المسلح السوري.ولا يمكن أن تقف الحالة المأساوية على أرض الواقع عائقا أمام الأطراف للتفاوض دون شروط مسبقة.وعلى نحو ما ذكر جميع أعضاء المجلس، فإن الحلول السياسية هي السبيل الوحيد للتعامل مع الواقع. ولن يؤدي إطالة أمد النزاع إلا إلى المزيد من المعاناة والدمار.

السيد مورا لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد دي ميستورا، والسيد أوبراين، والسيد كابيلاييري على إحاطاتهم الإعلامية، ونثني على ما بذلوه من جهود دؤوبة لمساعدة سورية والسوريين في تأمين حاضر أفضل ومستقبل أكثر إشراقا.

ونعرب عن أسفنا للمشاركة في هذه المناقشة الحادة بشأن مصير الشعب السوري الذي لا يحتمل.وعلى غرار مقدمي الإحاطات الإعلامية وأعضاء مجلس الأمن الذين سبقونا، نشعر بعميق الأسى إزاء العمليات العسكرية المكثفة، بما في ذلك الهجمات البرية والقصف الجوي، التي تمت خلال الأيام القليلة الماضية في شرق حلب.ولمدة سنتين تقريبا، دعونا جميع الأطراف إلى النظر في الأثر المدمر للنزاع على السكان المدنيين وإلى اللجوء للحوار من أجل إيجاد الحلول المناسبة للمسائل الإنسانية والسياسية التي تؤثر على السكان السوريين، بما في ذلك في حلب.

بيد أن الواقع هو أن جميع الأطراف، أولا، قد اختارت الخيار العسكري، وثانيا، اعتزمت مواصلة تلقي الدعم اللوجستي والعسكري، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة التي يتم إرسالها إلى مختلف مجموعات المعارضة من جانب أصحاب المصلحة الدوليين، بمن في ذلك بعض الأعضاء البارزين في المجلس، بينما يبدو أن الحكومة مصممة على استعادة السيطرة على المناطق الهامة التي يسيطر عليها المتمردون واستعادة سلطة الدولة في حلب والسلامة الإقليمية للبلد.

ونحن نوافق تماما على الحاجة الملحة إلى اعتماد وسائل لإنهاء الأعمال القتالية، والسماح بالحصول على المعونات الإنسانية دون عوائق. ومن المتعذر تبرير عدد الإصابات في صفوف المدنيين وعدد الأشخاص المشردين، ونحن ندين بقوة جميع الهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنى الأساسية المدنية.

إزاء ذلك، ما هي الخيارات المتاحة؟ تقديم مشروع قرار آخر، ربما دون جدوى، في حين أن المدنيين ما زالوا يموتون؟ الدعوة إلى عقد جلسات عاجلة لمجلس الأمن؟ إصدار إدانات زائفة ضد العنف المتصاعد مع استمرار توريد الأسلحة إلى ما يسمى بالمعارضة المعتدلة من المتمردين أو الإرهابيين المتسترين؟ أو إنهاء السياسة غير العقلانية التي تدعو إلى ”وجوب رحيل الأسد“، والقبول بسيادة الحكومة السورية، والبحث بحزم عن سبل للتوصل إلى حل سياسي للأزمة؟

وفي الختام، نود أن نكرر موقفنا ومفاده أننا لا نتغاضى بأي حال من الأحوال عن العنف ضد السكان المدنيين في سورية أو في أي مكان آخر. ومع ذلك، فإننا نرفض أيضا الدعم المالي واللوجستي المقدّم إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والمتمردين الذين يتعاونون علنا مع الجماعات الإرهابية، والذين يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام المدنيين دروعا بشرية. هذه هي الحالة السائدة في شرق حلب: مدنيون رهينة من قبل الجماعات المسلحة والإرهابيين، وإذا أتيحت لهم الفرصة، فسيهجرون حتما إلى حياة أخرى خالية من نير المتطرفين والإرهابيين.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود، بدوري، أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا، والسيد ستيفن أوبراين، والسيد كابيليري على عملهم الدؤوب.

اسمحوا لي أن أكون ساخرا بعض الشيء اليوم بالقول إننا جئنا إلى هذه الجلسة لنستمع إلى الكلام نفسه، إن لم يكن إلى كلام أسوأ. نحن نواصل مناقشاتنا بينما يستمر تساقط القنابل على المستشفيات والمدارس والبنى الأساسية المدنية. لقد قال ستافان دي ميستورا، والعديدون منا أحاطوا علما بتعليقاته، إن منطق الحرب يسود اليوم على كلا الجانبين، حيث قرر كلاهما بوضوح مواصلة الخيار العسكري. وما لم يقله هو أن هذه الحرب وحشية تماما، وهي لا تحترم حتى ما يُعرف بقواعد الحرب.

وباستخدام هذا المنطق العسكري، فإن الأهمية الاستراتيجية لحلب بالنسبة إلى كلا الجانبين اجتاحت كل شيء – جميع قيم البشر والقيم الإنسانية. وعندما جئنا إلى المجلس، كانت لنا شواغل رئيسية إزاء الأهوال التي تجري في ما يشبه مدن القرون الوسطى، كفريا ومضايا والفوعة. ولكن هذه الشواغل تبددت في الوقت الذي بدأت حلب تكتسب الأهمية الاستراتيجية، ثم بدأنا النظر في أهوال ما يجري في حلب حيث قلنا خلال جلسة أخرى إنها مذبحة ومجزرة. واليوم، جميع المقاتلين في حلب يسترشدون بمنطق الحرب الوحشية، ويقومون بقصف الهياكل المدنية والمنازل والمدارس والمستشفيات بشكل عشوائي.

إن جميعهم يدّعون مكافحة الإرهابيين. لكننا نرى جثث الأطفال يجري سحبها من تحت أنقاض المدارس؛ والمفترض أنهم لم يكونوا إرهابيين. ونرى جثث المرضى يجري سحبها من تحت أنقاض المستشفيات؛ والمفترض أنهم لم يكونوا إرهابيين. ونرى جثث النساء والمسنّين يجري سحبها من تحت أنقاض المنازل والمباني؛ والمفترض أنهم لم يكونوا إرهابيين. لكن يبدو أنه يُعتقد على نطاق واسع بوجود إرهابيين على جميع الجوانب. لذلك، يستمر تساقط القنابل من الشرق إلى الغرب ومن الغرب إلى الشرق، ومن الجو أو من أي مصدر كان، وما زال الناس يموتون.

قبل بعض الوقت، وفي هذه القاعة بالذات، ردّدنا كلمات أغنية كتبها بوب ديلان، شاعر أمريكا الشمالية المشهور، حيث يسأل فيها، ”كم من الوفيات يتطلب الأمر كي يدرك[المرء] أن

الكثيرين من الناس قد ماتوا؟“ هناك صيغة بسيطة جدا لوقف المذبحة: الوقف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار. فهذا من شأنه أن يضع حدا لها. ونحن نرى أن مشروع القرار الذي عملت عليه مصر ونيوزيلندا وإسبانيا هو أداة مفيدة، لذلك يجب أن نشدد على أنه ينبغي لنا أن نعطي الشعب السوري الفرصة من خلال الوقف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للسنغال.

أيا كانت وجهة نظر المرء حيال الصراع السوري الذي يدخل عامه السادس، هناك صورة لا يمكن أن تفارقنا – وهي أن هناك بلدا تدمّره الحرب؛ بلدا في حالة خراب؛ أرض الحرائق والدموع والدم. إن الحالة هناك واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في عصرنا. فالخسائر المروعة التي يجري تكبدها لا نهاية لها. كم من الأيتام، وكم من الأرامل، وكم من المسنّين والأطفال تُركوا لمصيرهم المحزن دون أي مساعدة؟ كم من الأشخاص أصيبوا بجروح أو شُوّهوا مدى الحياة؟ كم عدد الأشخاص الذين هم الآن من اللاجئين والمشردين؟ لا أحد يعلم حقا.

إن ما يحدث في سورية أمر لا يمكن احتماله. القنابل تستمر في التساقط كالمطر. ويُعقد اجتماع تلو الآخر، وتجري مفاوضات تلو الأخرى، ويصدر قرار تلو الآخر حتى مع استمرار إزهاق الأرواح البشرية وتدمير المنازل والأسواق والمدارس والمستشفيات، في انتهاك لجميع قواعد القانون الإنساني الدولي. وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها المنظمات الإنسانية، والنوايا الحسنة، فإن شعبا بأكمله يموت، وبلدا بأكمله ينهار، مع اقتصاده وتراثه الاجتماعي والثقافي الذي يمتد لقرون.

فإلى متى سيستمر ذلك؟ إن ثمن السلام ليس أغلى إطلاقا من تكلفة الحرب. لهذا السبب، تأمل السنغال أن يظل الحل التفاوضي للأزمة السورية ممكنا.

هذه هي المشاعر التي أعرب عنها رئيس بلدي، السيد مارتي سال، عندما خاطب المجلس في ٢١ أيلول/سبتمبر، في هذه القاعة ذاتها، خلال رئاسة نيوزيلندا (انظر S/PV.7774). إن الوفد السنغالي يشكر فرنسا والمملكة المتحدة على أخذ المبادرة إلى عقد هذه الجلسة التي توفر لنا مرة أخرى فرصة النظر في الحالة الإنسانية في سورية.

ويود الوفد السنغالي أن يكرر دعوته إلى وقف الأعمال العدائية، ولا سيما إلى الاتفاق على هدنة إنسانية تسمح للوكالات الإنسانية بتقديم المساعدة إلى المحتاجين إليها، خاصة في حلب.

ونود أيضا أن نشير إلى الالتزام الملقى على عاتق جميع الأطراف المتحاربة باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأود أن أثني على أعضاء دوائر المساعدات الطبية والإنسانية الذين ما زالوا يخاطرون بحياتهم لمساعدة الشعب السوري في سعيه إلى تحقيق السلام وإلى عيش حياة طبيعية بشكل ما وإلى الكرامة. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لدعوة مختلف أطراف النزاع إلى السماح للوكالات الإنسانية بالوصول بشكل مناسب لتلبية الأهداف الإنسانية الشهرية.

ورغم القدر الكبير من الأولوية الذي يحظى به التصدي للحالة الإنسانية الكارثية في سورية، فإن هذه الحالة ليست سوى بعد واحد لأعراض الأزمة السياسية في سورية، التي عهدنا إلى السيد دي ميستورا بمهمة تيسير إيجاد حل لها عن طريق التفاوض. ونجدد دعوتنا إلى أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية ولا سيما الرئيسين المشاركين اللذين يجب أن نسميهما، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، إلى مضاعفة جهودهم لتحقيق وقف الأعمال العدائية وهو شرط لا غنى عنه لتقديم المساعدات الإنسانية فضلا عن كونه العنصر الرئيسي اللازم لإعادة إطلاق العملية السياسية. ومن ثم، فعلى المجلس

الاضطلاع بدوره الواجب بفعالية بوصفه ضامنا للسلام والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة من خلال الاضطلاع بمسؤولياته الكاملة في مواجهة التدهور المستمر في الحالة على أرض الواقع.

وأود أيضا أن أذكر بالمبادرة الأقاليمية التي تركز على الجمعية العامة – والتي أطلقتها كندا بهدف معالجة الحالة في سورية وتحديدا في حلب – نظرا لفشل مجلس الأمن حيث لا يزال بعض الأعضاء مختلفين بشدة بشأن الموضوع. لذا، يجدد وفد بلدي دعمه وتشجيعه للأعضاء الثلاثة القائمين على صياغة النصوص – إسبانيا ونيوزيلندا ومصر – فيما يبذلونه من جهود للتعامل مع البعد الإنساني للنزاع من خلال اعتماد مشروع قرار يهدف إلى وضع حد لأعمال العنف في مدينة حلب ونفخ روح جديدة في وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء الأراضي السورية بأكملها من خلال التنفيذ الفعال للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

وفي ذلك الصدد، إضافة إلى المساهمة في إعداد استجابات عملية للحالة الإنسانية الكارثية، نعتقد أن اتباع نهج شامل حيال المسألة السورية ضروري أكثر من أي وقت مضى بما في ذلك جوانبها السياسية والإنسانية والأمنية وذلك الجانب المتعلق بعدم الانتشار. كما ينبغي أن نركز أهتمامنا على التداعيات الأمنية، بما في ذلك عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب، وخاصة مكافحة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، حتى نتمكن من الحصول على صورة أفضل وأكثر اكتمالا للحالة. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أكرر اقتراحنا بعقد جلسة إحاطة مشتركة لجميع الآليات القائمة في ما يتعلق بسورية. وسواء كانت جلسة الإحاطة هذه ستعقد كجلسة علنية أو سرية، فإنه ينبغي أن تعقبها مشاورات مغلقة بشأن ”المراحل المختلفة للحالة السورية“ بغية وضع نشأة هذه المسألة وتطورها وآثارها المتعددة – الداخلية والإقليمية والدولية – في منظورها الصحيح والتحرك نحو إيجاد حل وهو لا يمكن إلا أن يكون حلا سياسيا.

إن ثمن السلام ليس أبدا أغلى من تكلفة الحرب. وكما قال الرئيس السنغالي سال، فإن السلام في سورية ما زال ممكنا لأن الحرب لا يمكن أن تكون مصير شعب بأكمله.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): ملاحظة استهلالية أولى قبل أن أقرأ بياني، إذا سمحتم.

لاحظنا أن المدعوين اليوم لإحاطة المجلس بتقييمهم لما يجري في مدينة حلب السورية، قد تمت استضافتهم من جانب كل من لندن وجنيف وعمان، وغاب عن الشاشة حضور أي مندوب أو ممثل للأمم المتحدة من بلدي سورية. وهو أمر أثبت نجاعته في الجلسة السابقة، بمشاركة السيدة إليزابيث هوف، ممثلة منظمة الصحة العالمية في دمشق، التي أفادتنا بكثير من المعلومات، كما تتذكرون.

إذن، هذه ثغرة خطيرة جدا من حيث استبعاد ممثلي الأمم المتحدة العاملين في دمشق من تقديم إحاطاتهم إلى المجلس. وهو مشهد عجيب يذكرنا بمشهد عجيب آخر، من حيث قيام ثلاث دول أعضاء في المجلس بالعمل على إعداد مشروع قرار إنساني بدون التنسيق والتشاور مع وفدنا، وفد حكومة الجمهورية العربية السورية، وهنا كأننا نقرأ في هذه القاعة المشهد السريالي الآخر الذي ورد في رواية جورج أورويل ”١٩٨٤“، وهي رواية لا بد أنكم سمعتم بها.

مرة أخرى، يتداعى ممثلو ومشغلو تنظيم جبهة النصرة والجماعات الإرهابية التابعة له لطلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن في محاولة منهم لنجدة هؤلاء الإرهابيين وتقديم دعم معنوي وسياسي لهم في ظل الانتصارات التي يحققها

الجيش العربي السوري وحلفاؤه في مكافحة الإرهاب في سورية، الإرهاب بشقيه المعتدل والمعدل وراثيا.

وقبل أن أدخل في بياني، أود أن أؤكد لممثلي أبو محمد الجولاني في مجلس الأمن، وهو الأخ غير الشقيق لأبي بكر البغدادي، زعيم ما يسمى بداعش، أن استمرارهم في المتاجرة بالدم السوري وبمعاناة الشعب السوري من خلال اختزال ما يجري في سورية بأنه مسألة إنسانية بحتة، لن يثني حكومة الجمهورية العربية السورية، بدعم من حلفائها، عن ممارسة واجبها الدستوري والقانوني في مكافحة الإرهاب وفي إنقاذ السوريين من ويلات وممارسات هذه المجموعات، وذلك انسجاما مع مبادئ القانون الدولي وتطبيقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، شأنها في ذلك شأن أي دولة عضو ذات سيادة في هذه المنظمة الدولية.

وأود أن أنقل هنا إلى هؤلاء المتاجرين بالدم السوري جزءا من نص الرسالة التي كتبها أطفال سورية وسلموها يوم أمس للممثلة المقيمة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في دمشق. ويبدو أن ممثل اليونيسف، الذي كان معنا الآن وما زال، لم يسمع بهذه الرسالة. رسالة احتجاج على اعتداءات التنظيمات الإرهابية واستهدافها بالقذائف الصاروخية للمدارس في حلب، والتي جاء فيها:

”نريد الذهاب إلى مدارسنا دون خوف من سيارة مفخخة. نريد أن نلعب دون أن تفاجئنا القذائف والعبوات الناسفة. نريد أن نعيش بأمان وسلام وفرح إن دماء رفاقنا الأطفال الذين ارتقوا شهداء في كل المدن السورية، لن تذهب هدرا. بل هي منارة النصر القريب على قوى الإرهاب والظلام“، انتهى الاقتباس.

هذه رسالة من أطفال سورية في حلب إلى اليونيسيف، أنقلها إلى عناية السيد كابلاير طالما أنه معنا اليوم.

إن ممثلي جبهة النصرة داخل مجلس الأمن وخارجه لن يسمعوا كلام هؤلاء الأطفال. ولن يسمعوا القصص ولا الشهادات المروعة التي رواها عشرات الآلاف من أهلنا، ممن أنقذهم الجيش السوري وحلفاؤه في مدينة حلب خلال الأيام الماضية، عن ممارسات جبهة النصرة والجماعات الإرهابية التابعة لها خلال السنوات الأربع الماضية. وهي معاناة ومآسي مروعة، تبدأ ببيعهم المساعدات الإنسانية ورغيف الخبز بأسعار لا قبل لهم بها، ولا تنتهي بتجنيد أطفالهم وسبي نسائهم واتخاذهم دروعا بشرية. وهي كلها قصص حقيقية، يطلع عليها الرأي العام العالمي على مدار الساعة، ولا علاقة لها بقصص ألف ليلة وليلة التي يحلو للبعض روايتها داخل أروقة هذا المجلس.

وبالمناسبة، أقول لزميلتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، إن داعش وجبهة النصرة وكل هؤلاء الإرهابيين الذين يسبون النساء قد وضعوا قائمة بأسعار النساء عندما يبعيهن في سوق النخاسة، حسب العمر. يبدو أن الشريحة التي تنطبق على بعض الزميلات، هنا، الحاضرات في هذه القاعة للأسف، تجعلهن عرضة للبيع بـ ٤٠ دولارا فقط. قيمة المرأة، عندما تسبى، ٤٠ دولارا فقط.

إن تحرير ما يزيد عن ٨٠ ٠٠٠ من سكان حلب، بمن فيهم عشرات الآلاف من الأطفال، لم يكن في يوم من الأيام جزءا من خطط وزارات الخارجية الفرنسية والأمريكية والبريطانية. التي زعمت خلال السنوات الماضية أنها تدافع عن هؤلاء المدنيين. إن دعوة حكومات هذه الدول لفرض عقوبات على روسيا وسورية، بعد تحرير أهلنا المدنيين، إنما تبرهن من جديد على أن هؤلاء السوريين قد استخدموا من قبل رعاة الإرهاب لحماية الإرهابيين من جميع الألوان ولممارسة الابتزاز السياسي الرخيص. اليوم، العشرات من المدنيين الذين حاولوا الخروج من شرق حلب إلى غرب حلب، يعني الهروب من مناطق الإرهابيين إلى مناطق انتشار الجيش السوري، قتلوا من

قبل الإرهابيين المعارضين المعتدلين المعدلين وراثيا الذين تحبهم وفود الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

هناك فيل في الغرفة، ولا أحد يريد أن يراه، حيث قال السيد دي مستورا والسيد أوبراين، إن المجموعات المسلحة من غير الدول، لم يقولا الإرهابيين، وإنما استخدما تعبير المجموعات المسلحة من غير الدول، قد منعت المدنيين في شرق حلب من الخروج. ها هما أمامنا، وإسألاهما إذا كان فهمي خطأ. قالا إن الجماعات المسلحة من غير الدول قد منعت المدنيين في شرق حلب من الخروج. هذا يعني أن هذه الجماعات الإرهابية تأخذ المدنيين دروعا بشرية.

إن المسرح العبثي الذي مارسه البعض داخل هذا المجلس اليوم من خلال البيانات المضللة التي تتسق مع مواقف حكوماتهم الابتزازية وممارساتها الهدامة، لن يحجب نور الشمس ولا حقيقة أن أهلنا في بعض أحياء حلب قد استعادوا الأمل في الحياة بعد أن حررهم الجيش السوري وحلفاؤه، وقدم لهم كل وسائل العيش الكريم، من مأوى وغذاء ودواء، مما وفر لهم الشعور بالأمان والاستقرار بعد معاناة تجاوزت الأربع سنوات.

لقد فشل هذا المسرح العبثي وأبطاله من ممثلي الجبهة النصرة داخل المجلس في تشويه الإنجاز العسكري المتمثل في تحرير المدنيين في حلب من الإرهاب. كما فشل في تشويه صورة الأداء الإنساني والإغاثي الذي تضطلع به الحكومة السورية بالتعاون مع الحلفاء والأصدقاء لهؤلاء المدنيين بعد تخليصهم من براثن الإرهاب. وأشير في هذا الصد إلى أن الحكومة السورية قد طلبت اليوم من مكتب الممثل المقيم للأمم المتحدة في دمشق، وهذا الكلام برسم السيد أوبراين والسيد دي ميستورا، المساهمة في الجهد الإغاثي الذي تبذله الحكومة السورية للتخفيف من معاناة عشرات الآلاف في مدينة حلب، وأن يقوم الممثل المقيم باستعمال مخزون مستودعات الأمم المتحدة في مدينة حلب وأية مساعدات أخرى تساهم في سد الاحتياجات الأساسية للمواطنين. وأضيفكم من الشعر بيتا، بالقول إن السلطات الحكومية السورية وافقت للممثل المقيم على الذهاب إلى حلب غدا، الخميس. وسنرى ماذا يستطيع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يفعل.

وأشيد في هذا المجال بجهود وإنجازات روسيا الاتحادية الصديقة التي لم يقتصر دعمها لسورية على الحرب ضد الإرهاب، بل امتد بشكل كبير ليشمل مختلف أوجه العمل الإنساني والإغاثي. وكان آخرها، تكليف الرئيس فلاديمير بوتين وزارتي الدفاع والطوارئ بإرسال مستشفيات متنقلة لتقديم المساعدة الطبية لسكان حلب والمناطق القريبة منها. وأؤكد، مستشفيات ميدانية حقيقية، وليست استديوهات لفبركة بطولات وهمية لإرهابيي ما يسمى بالخوذ البيضاء، التي أسسها ضابط الاستخبارات البريطاني، جيمس لوميزوريه، ويبدو من اسمه أن له أصول فرنسية، كهوية من دعا إلى عقد هذه الجلسة.

لقد آن الآوان لهذا المسرح العبثي أن يتوقف عن ممارساته التي أدت إلى انتشار خطر الإرهاب بشكل غير مسبوق، مما نتج عنه حالة من الذعر لدى الرأي العام العالمي، بعد وصول هذا الإرهاب إلى كل أنحاء العالم. وقد بات حريا على هذه الدول أن تدرك أنه لا يمكن استخدام الإرهاب كأداة لتحويل حلب إلى قندهار أخرى. هذا الأمر لن يروه، ولا حتى في منامهم أو كوابيسهم.

السيد الرئيس، إنه من المؤسف أن هذه الممارسة السياسية الخفيفة لا تقتصر على حكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة، بل تمتد لتشمل بعض كبار موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة، الذين وصفوا مصير عشرات الآلاف من المدنيين الذين أنقذهم الجيش السوري وحلفاؤه من براثن الإرهاب بأنه مصير مجهول وغير آمن. وكأنهم يتداعون إلى مد يد الغوث والعون للإرهابيين ويرسلون لهم الرسالة تلو الأخرى، ”أن استمروا في إرهابكم

المعتدل ونتكفل نحن بتبييض صفحتكم في مجلس الأمن''. السيد الرئيس، لقد بات أمرا واقعا وخطيرا أن البعض في مجلس الأمن قد تخلى عن مسؤولياته في محاربة الإرهاب وصيانة الأمن والسلم الدوليين، وجعله مسرحا للابتزاز والتجاذب السياسي في معرض معالجته للحرب الإرهابية المفروضة على سورية. حتى وصل الأمر بهذه الدول إلى عرقلة إدراج تنظيمات إرهابية على قوائم مجلس الأمن الخاصة بالتنظيمات الإرهابية. وكان آخرها، كما تعرفون، رفض كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا إدراج تنظيمي جيش محمد وأحرار الشام الإرهابيين على تلك القوائم.

وكما امتد تخلي هذه الدول عن مسؤولياتها في تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) إلى غض الطرف عن ممارسات بعض الدول في دعمها للمجموعات الإرهابية المتمثلة في تقديم الدعم المالي والإعلامي غير المحدود للإرهابيين، والفتاوى التكفيرية والجهادية الوهابية، والتسهيلات اللوجستية وفتح الحدود أمام السلاح والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهي كلها أمور يقدمها كل من نظام آل سعود، الأب الروحي للإرهاب العالمي، ونظام أردوغان الراعي الحقيقي لتنظيم ''الإخوان المسلمين'' العالمي والذي ما زال يتوهم حتى اليوم – أي أردوغان – بأنه سلطان زمانه، وكذلك نام آل ثاني القطري الممول والراعي الرئيسي لجبهة النصرة، والذي أكد وزير خارجيته يوم أول أمس في تصريحات لوكالة ''رويترز'' استمرار مشيخته في تقديم الدعم والسلاح للإرهابيين في سورية، حتى لو توقفت الإدارة الأمريكية المقبلة ن تقديم هذا الدعم، وننتهي طبعاً بنظام حسب الله الرابع عشر. ومن يعرف ماذا أقصد بذلك سيحصل على جائزة!

يندرج في ذات السياق الدور التخريبي الذي تمارسه إسرائيل من خلال الدعم الذي تقدمه للتنظيمات الإرهابية في منطقة الفصل وفي محيط مدينة درعا، ولا سيما لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي. وأشير في هذا الصدد إلى العدوان الإسرائيلي في الساعات المتأخرة من ليلة أمس، وهو أمر لم يتطرق إليه أحد ممن قدموا إحاطات إعلامية إليكم هذا اليوم، عدوان إسرائيلي في الساعات المتأخرة من ليلة أمس على منطقة الصبّورة بريف دمشق الغربي، حين أطلقت طائرات حربية إسرائيلية صاروخين من المجال الجوي اللبناني. وهو عدوان يشكل محاولة يائسة من كيان الاحتلال الإسرائيلي من أجل رفع معنويات التنظيمات الإرهابية التكفيرية المنهارة بعد تكبيدها خسائر فادحة في العديد من المناطق، ولا سيما في الريف الغربي لدمشق.

ختاما سيدي الرئيس، أجدد دعوتي إلى ''رقيقي القلب'' في هذا المجلس ممن ما زالوا يتعاطفون مع الإرهابيين المعتدلين، المعدلين وراثيا، بأن يعملوا على استعادة نفاياتهم المتوحشة هذه والتي عملوا على تصديرها لنا خلال السنوات الخمس الماضية، وأن يعتنوا بهم إن شاءوا من خلال إنشاء مناطق إدارة ذاتية لهم في مدنهم هم، في أوروبا وفي أمريكا وفي أماكن أخرى. خذوهم إن كنتم تريدون جبهة النصرة، خذوا أفرادها لعندكم، أعطوهم تأشيرات دخول وإقامات وسيكونون إرهابيين جيدين في بلادكم.

إن حكومة بلادي ما زالت ملتزمة بسياستها القائمة على الموازاة بين أولوية محاربة الإرهاب، باعتباره يشكل التهديد الأساسي للأمن والاستقرار في مختلف أنحاء سورية، وبين السعي إلى حل سياسي أساسه الحوار السوري – السوري وبقيادة سورية، ودون تدخل خارجي ودون شروط مسبقة. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة السورية لا تزال تنتظر دعوة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد دي ميستورا، لاستئناف الحوار السوري الذي أوقفه هو منذ شهر أيار/مايو ٢٠١٦.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أرفع هذه الجلسة بانتهاء الرئاسة السنغالية لمجلس الأمن، أود أن أصحح خطأ. فقد غفلتُ في وقت سابق من هذه الجلسة عن توجيه الشكر

والتهنئة بل وتشجيع مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح: السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد غيرت كابيلاييري، مدير اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فشهاداتهم وعروضهم تلقي الضوء على عملنا بصورة واضحة.

وعلاوة على ذلك يسرني أن أعرب على وجه الخصوص عن عميق امتنان الوفد السنغالي للتعاون المقدر من قبل أعضاء مجلس الأمن، الأعضاء الدائمون والأفرقة التابعة لهم جميعا، طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر في تنفيذ برنامج عمل حافل بالأعمال للغاية. وقد لاحظت في دعمهم إعرابا عن التزامهم المستمر بتحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، فضلا عن العلاقات الممتازة التي تربط بين بلدانهم وبلدي.

وأود أن أشكر جميع أعضاء الأمانة العامة، بدءا بالأمين العام بان كي – مون نفسه، وموظفي خدمات المؤتمرات من ذوي المهارات التقنية والإدارية، والمترجمين الشفويين، فضلا عن الممثلين والمبعوثين الخاصين وضباط الأمن. وأود أن أشكر على وجه الخصوص، السيدة هاسميك إيغيان وكامل فريق إدارة شؤون مجلس الأمن الذين يعدّ توافرهم وتحليهم بالروح المهنية أمرا مثاليا من جميع الجوانب.

ولا بد لي أيضا من أن أعرب عن امتناني لشركائنا في الصحافة، بصفة عامة، فضلا عن أولئك المعتمدين لدى الأمم المتحدة، وبشكل أكثر تحديدا إلى أصدقائنا في ركن الصحافة.

وبانتهاء هذا الشهر، فإنه لمن دواعي سرورنا أن تمكّنا من التوصل إلى توافق في الآراء في العديد من المسائل الهامة التي أبقينا عليها قيد نظرنا. ولم يكن ممكنا أن نحقق ذلك لوحدنا أو بدون الالتزام والدعم والاتفاق من جميع أعضاء المجلس. ومع اختتام رئاستنا، فإنني أعلم أن جميع الأعضاء يودون، إلى جانبي، تمني كل النجاح لوفد إسبانيا الذي سيتولى الرئاسة في كانون الأول/ديسمبر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٤.